

أَنْوَارُ الْفَلَاحِ

لِكَشْفِ جَهْلِ صَالِحِ الْعُصَيْمِيِّ

لِقَوْلِهِ بِصِحَّةِ الْمَوَاقِيتِ الْفَلَكَيَّةِ لِلصَّلَاةِ

وَفِيهِ

بَيَانُ جَهْلِ «صَالِحِ الْعُصَيْمِيِّ» لِتَأْثِيمِهِ الْعُلَمَاءَ وَالْمَشَايخَ وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ الَّذِينَ
قَالُوا بِخَطَا «التَّقْوِيمِ الْفَلَكَيِّ»، وَبَيَانُ احْتِجَاجِهِ بِفِعْلِ النَّاسِ وَإِنْ خَالَفَ الْأَدِلَّةَ؛
كَمَا هِيَ عَادَتُهُ، وَبَيَانُ اسْتِدْلَالِهِ بِالْقَوَاعِدِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا

وَمَعَهُ:

فَتَاوَى كِبَارِ الْعُلَمَاءِ فِي خَطَا «التَّقْوِيمِ الْفَلَكَيِّ» بِالْحِسَابِ

بِقَلَمِ:

أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْعُرَيْضِيِّ الْأَثَرِيِّ
غَفَرَ اللَّهُ لَهُ، وَلِوَالِدَيْهِ، وَلِشَيْخِهِ، وَلِلْمُسْلِمِينَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّجْنَةُ الْمَشْكَلَةُ

في المَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ وَفِيهَا أَعْضَاءٌ مِنْ: «إِدَارَةِ الْإِفْتَاءِ»، وَ«وِزَارَةِ الْعَدْلِ»، وَ«وِزَارَةِ الشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ»، وَ«جَامِعَةِ الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ سَعُودٍ»، وَ«جَامِعَةِ الْمَلِكِ سَعُودٍ»، لِمَعْرِفَةِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ الصَّحِيحِ، وَفِيهَا مِنَ الْبَاحِثِينَ الْفَلَكَيِّينَ

بِاخْتِصَارٍ:

تَوَصَّلْتُ اللَّجْنَةُ وَفَقَّهَا اللَّهُ تَعَالَى إِلَى أَنَّ: «وَقْتُ صَلَاةِ الْفَجْرِ» عَلَى التَّقْوِيمِ الْفَلَكَيِّ فِي هَذَا الزَّمَانِ أَنَّهُ خَطَأٌ لَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ لِتَأْدِيَةِ الصَّلَاةِ، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ خَرَجَتْ اللَّجْنَةُ عِدَّةَ مَرَّاتٍ إِلَى الْبَرِّ فِي جِهَةِ الْمَشْرِقِ، وَهَذَا بَعِيدٌ عَنِ الْأَنْوَارِ، مَعَ رَصْدِ الْأَجْهَرَةِ الْحَدِيثَةِ فِي رُؤْيِيَةِ: «الْفَجْرِ الصَّادِقِ»، وَتَحَقَّقَ عِنْدَ اللَّجْنَةِ بِوُجُودِ إِشْكَالِيَّةٍ بِالنِّسْبَةِ لِقَوْلِهِ: صَلَاةُ الْفَجْرِ بِحَسَبِ تَقْوِيمِ: «أُمَّ الْقُرَى»، وَبِتَقَدُّمِ أَذَانِ الْفَجْرِ الْحَالِيِّ، وَهُوَ عَلَى الْحِسَابِ الْفَلَكَيِّ، بِحَوَالِي «١٧»، إِلَى «١٨»، إِلَى «٢٥» دَقِيقَةٍ، عَلَى حَسَبِ الْفُصُولِ، وَهَذَا فَرْقٌ كَبِيرٌ فِي تَقَدُّمِ الْأَذَانِ عَلَى: «الْفَجْرِ الصَّادِقِ» الصَّحِيحِ الشَّرْعِيِّ، وَتَبَيَّنَ إِلَى اللَّجْنَةِ أَنَّ الْفَلَكَيِّينَ؛ وَصَعُوا: «وَقْتُ الْفَجْرِ» الْحَالِيِّ، وَهُوَ الشَّفَقُ الْفَلَكَيُّ عَلَى: «وَقْتُ الْفَجْرِ الْكَاذِبِ»!، وَالْفَجْرُ عَلَى هَذَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَى الصَّحِيحِ، لِأَنَّ الْفَلَكَيِّينَ لَيْسَ عِنْدَهُمْ عِلْمٌ فِي الدِّينِ.

انظُرْ: «التَّقْرِيرَ النَّهَائِيَّ لِمَشْرُوعِ دِرَاسَةِ الشَّفَقِ» لِلَّجْنَةِ (ص ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٤٠)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دُرَّةٌ أَثْرِيَّةٌ

فَتْوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي رَدِّهِ عَلَى الْفَلَكَيِّينَ الْمُنْجِمِينَ فِي مَعْرِفَةِ

أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةِ عَنْ طَرِيقِ الْحِسَابِ الْفَلَكَيِّ!

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الرَّدِّ عَلَى الْمُنْطِقِيِّينَ»؛ الْمُسَمَّى أَيْضًا:
 بِ«نَصِيحَةِ أَهْلِ الْإِيْمَانِ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْطِقِ الْيُونَانِ» (ص ٣٠٣): (فَنَحْنُ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ
 شَرِيْعَةَ الْإِسْلَامِ^(١)، وَمَعْرِفَتَهَا لَيْسَتْ مَوْقُوفَةً عَلَى شَيْءٍ يُتَعَلَّمُ مِنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ أَصْلًا،
 وَإِنْ كَانَ طَرِيقًا صَحِيحًا^(٢)، بَلْ طَرِيقُ الْجَبْرِ، وَالْمُقَابَلَةِ فِيهَا تَطْوِيلٌ يُغْنِي اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ
 بغيره؛ كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْمَنْطِقِ^(٣)؛ وَهَكَذَا كُلُّ مَا بُعِثَ بِهِ الرَّسُولُ صلواته، مِثْلُ: الْعِلْمُ بِجِهَةِ
 الْقِبْلَةِ، وَالْعِلْمُ بِمَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، وَالْعِلْمُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ، وَالْعِلْمُ بِالْهَيْلَالِ^(٤)؛ فَكُلُّ هَذَا
 يُمَكِّنُ الْعِلْمُ بِهِ بِالطَّرِيقِ الْمَعْرُوفَةِ الَّتِي كَانَ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ يَسْلُكُونَهَا،

(١) قُلْتُ: فَشَرِيْعَةُ الْإِسْلَامِ كَامِلَةٌ لَا تَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةِ الْفَلَكَيِّينَ الْكَهَنَةِ أَنْ يَفْعَلُوا تَقْوِيمًا لِصَلَوَاتِنَا؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ
 مَا تَرَكَ شَيْئًا مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ النَّاسُ فِي دِينِهِمْ؛ إِلَّا وَضَعَهُ لَهُمْ!.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النَّحْلُ: ٨٩].

(٢) حَتَّى لَوْ كَانَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ صَحِيحَةً عَلَى فَرَضِهَا لَا تُقْبَلُ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ؛ إِذَا فَمَا بِالْكَ بِالزِّيَادَةِ الَّتِي غَيْرُ
 صَحِيحَةٍ الَّتِي تُعْتَبَرُ بَدْعَةً فِي الْإِسْلَامِ!.

(٣) لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِيهَا مِنَ الْمَشَقَّةِ مَا فِيهَا عَلَى النَّاسِ!.

(٤) وَالْإِسْلَامُ ذَكَرَ لَهَا مِنْ عِلْمَاتٍ مُتَمَيِّزَةٍ مَعْرُوفَةٍ؛ لِكُلِّ النَّاسِ، فَلَا حَاجَةَ لَنَا بِحِسَابِ الْفَلَكَيِّينَ الْمُنْجِمِينَ.

وَلَا يُحْتَاجُ مَعَهَا إِلَى شَيْءٍ آخَرَ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ قَدْ أَحَدَثُوا طُرُقًا أُخْرَى، وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ يَظُنُّ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْمَعْرِفَةَ بِالشَّرِيعَةِ إِلَّا بِهَا، وَهَذَا مِنْ جَهْلِهِ! (١). اهـ



(١) وَيَظُنُّ هَؤُلَاءِ أَنَّ حِسَابَهُمْ لِلشُّهُورِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمَوَاقِيتِ الصَّلَوَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ أَنََّّهُ صَحِيحٌ، وَهُوَ غَلَطٌ، لِأَنَّهُ صَدَرَ مِنْ غَيْرِ تَوْفِيقٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَدْ كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ لَا يُوفَّقُ إِلَّا مَنْ قَامَ بِأَحْكَامِ دِينِهِ فَقَطُّ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمَدْخَلُ

مَوَاقِيتُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ الْمَفْرُوضَةِ

عَلَى الْعَلَامَاتِ الشَّرْعِيَّةِ الصَّحِيحَةِ الْحَسْبِيَّةِ

الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا، وَأَمَرَ رَسُولُهُ ﷺ

بِهَا مِنْ زَمَانِهِ إِلَى زَمَنِ قِيَامِ السَّاعَةِ لَا تَتَّغَيَّرُ وَلَا تَتَّبَدَّلُ^(١)

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النِّسَاءُ: ١٠٣]؛

أَيُّ: مَفْرُوضًا بِوَقْتٍ مُحَدَّدٍ!.

(١) وَالْوَيْلُ لِمَنْ يُبَدِّلُهَا بِالْحِسَابِ الْفَلَكَيِّ كِتَابَةً! بِمَا يُسَمَّى بِـ«التَّقْوِيمِ»، سَوَاءً بِحُسْنِ نِيَّةٍ، أَوْ بِقَصْدٍ، أَوْ بِاجْتِهَادٍ مِنْهُ، وَيَظُنُّ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلشَّرِيعَةِ، وَهُوَ مُخْطِئٌ عَلَيْهَا بِأَلَا شَكَّ!، لِمَا فِي هَذَا «التَّقْوِيمِ» مِنَ الْحَرَجِ عَلَى النَّاسِ، لِمُخَالَفَتِهِ لِلْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ!.

وَأَنْظُرُ: «الْمَدْخَلُ إِلَى مَذْهَبِ أَحْمَدَ» لِابْنِ بَدْرَانَ (ص ١٢٩).

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ

جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النِّسَاءُ: ١١٥].

(٢) أَنْظُرُ: «تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ٣ ص ٢٠٩)، وَ«جَامِعَ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ٩ ص ١٩٧)، وَ«أَحْكَامَ

الْقُرْآنِ» لِلطَّحَاوِيِّ (ج ١ ص ١٦٨) وَ«الْجَامِعَ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ٥ ص ٣٧٤)، وَ«تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ» لِابْنِ

أَبِي زَمَيْنٍ (ج ١ ص ٤٠٣).

فَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]؛ قَالَ: (يَعْنِي: مَفْرُوضًا).^(١)

وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ رحمته الله قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣] قَالَ: (كُلَّمَا مَضَى وَقْتُ جَاءَ وَقْتُ آخَرَ).^(٢)

وَعَنْ مَعْمَرِ بْنِ يَحْيَى رحمته الله قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]؛ قَالَ: (وَجُوبُهَا).^(٣)

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٤ ص ١٠٥٧).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الشُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَشْهُورِ» (ج ٤ ص ٦٧٤)، وَابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٣ ص ٢٠٩)،

وَالجِصَّاصُ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٣٣٢).

(٢) أَنْثَرُ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٤ ص ١٠٥٧)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٩ ص ١٦٧)،

وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ١١٨) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الرَّازِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ بِهِ.

وَأِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَذَكَرَهُ الشُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَشْهُورِ» (ج ٤ ص ٦٧٥)، وَابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٣ ص ٢٠٩)، الْقُرْطُبِيُّ

فِي «الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٥ ص ٣٧٤)، وَالسَّمْعَانِيُّ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٤٧٤).

(٣) أَنْثَرُ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٩ ص ١٦٧).

وَأِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]؛ قَالَ: (مَفْرُوضًا، الْمَوْقُوتُ: الْمَفْرُوضُ).^(١)

وَعَنْ عَطِيَّةَ الْعَوْفِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]؛ قَالَ: (مَفْرُوضًا).^(٢)

وَعَنْ مُجَاهِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]؛ قَالَ: (مَفْرُوضًا)؛ أَي: فَرَضًا مَوْقَّتًا وَقَّتَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ.^(٣)

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٩ ص ١٦٧).
وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٩ ص ١٦٧).
وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْجِصَّاصُ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٣٣٢).

(٣) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٩ ص ١٦٧)، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ص ٩٧)، وَالسَّمْعَانِيُّ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٤٧٤)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (ج ٥ ص ١٤٨) مِنْ طَرِيقِ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، وَابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ بِهِ.
وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَدَامَةَ الْحَنْبَلِيُّ رحمته الله فِي «الْمُغْنِي» (ج ١ ص ٣٧٨): (أَجْمَعَ

الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الصَّلَوَاتِ الْحَمْسَ مُؤَقَّتَةً بِمَوَاقِيتَ مَعْلُومَةٍ مَحْدُودَةٍ). اهـ

* وَقَدْ بَيَّنَّتِ الْأَحَادِيثُ هَذِهِ الْمَوَاقِيتَ:

فَعَنْ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: (إِذَا صَلَّيْتُمُ الْفَجْرَ فَإِنَّهُ وَقْتُ
إِلَى أَنْ يَطْلُعَ قَرْنُ الشَّمْسِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ إِذَا صَلَّيْتُمُ الظُّهْرَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَيَّ أَنْ يَحْضُرَ الْعَصْرُ،
فَإِذَا صَلَّيْتُمُ الْعَصْرَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَيَّ أَنْ تَصْفَرَ الشَّمْسُ، فَإِذَا صَلَّيْتُمُ الْمَغْرِبَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَيَّ
أَنْ يَسْقُطَ الشَّفَقُ، فَإِذَا صَلَّيْتُمُ الْعِشَاءَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَيَّ نِصْفِ اللَّيْلِ).^(١)

وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ، فَسَأَلَهُ عَنْ مَوَاقِيتِ

الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ ﷺ: (أَقِم مَعَنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَأَمْرٌ بِأَلَا فَأَقَامَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ، ثُمَّ أَمْرُهُ
فَأَقَامَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ، فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَمْرُهُ فَأَقَامَ، فَصَلَّى الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ بَيضاءُ

وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَنْشُورِ» (ج ٤ ص ٦٧٤)، وَابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٤٧٢)، وَابْنُ أَبِي

حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٤ ص ١٠٥٧)، وَالْجِصَّاصُ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٣٣٢).

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٦١٢).

(٢) فَتَرَكُوا هَذِهِ الْمَوَاقِيتَ الشَّرْعِيَّةَ، وَاعْتَمَدُوا عَلَى «تَقَاوِيمِ فَلَكَيَّةٍ» لَمْ يُرَاعَ فِي وَضْعِهَا الدَّقَّةَ الْمَطْلُوبَةَ، وَكَمْ
يُشْرِفُ عَلَى وَضْعِهَا عُلَمَاءُ، أَوْ طَلَبَةُ عِلْمٍ مُتَخَصِّصُونَ فِي الشَّرِيعَةِ!، وَهَذِهِ الْإِشْكَالِيَّةُ فِي التَّقْوِيمِ تَفْطَنَ لَهَا
الْعُلَمَاءُ، وَنَبَّهُوا عَلَى وُجُودِهَا، كَشَيْخِ شَيْخِنَا الْعَلَامَةِ ابْنِ عُثَيْمِينَ رحمته الله، وَالْعَلَامَةِ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ رحمته الله،
وَشَيْخِنَا الْعَلَامَةِ فَوْزِيِّ الْأَثْرِيِّ حَفِظَهُ اللَّهُ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

مُرْتَفِعَةً، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْمَغْرِبِ حِينَ وَقَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعِشَاءِ فَأَقَامَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ أَمَرَهُ مِنَ الْغَدِ فَنَوَّرَ بِالْفَجْرِ).^(١)

وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، أَنَّهُ أَنَاهُ سَائِلٌ يَسْأَلُهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ شَيْئًا، قَالَ: (فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ، وَالنَّاسُ لَا يَكَادُ يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ بِالظُّهْرِ، حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ، وَالْقَائِلُ يَقُولُ قَدْ انْتَصَفَ النَّهَارُ، وَهُوَ كَانَ أَعْلَمَ مِنْهُمْ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ بِالْعَصْرِ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ بِالْمَغْرِبِ حِينَ وَقَعَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ أَخَّرَ الْفَجْرَ مِنَ الْغَدِ حَتَّى انْصَرَفَ مِنْهَا، وَالْقَائِلُ يَقُولُ قَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، أَوْ كَادَتْ، ثُمَّ أَخَّرَ الظُّهْرَ حَتَّى كَانَ قَرِيبًا مِنْ وَقْتِ الْعَصْرِ بِالْأَمْسِ، ثُمَّ أَخَّرَ الْعَصْرَ حَتَّى انْصَرَفَ مِنْهَا، وَالْقَائِلُ يَقُولُ قَدْ احْمَرَّتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى كَانَ عِنْدَ سُقُوطِ الشَّفَقِ، ثُمَّ أَخَّرَ الْعِشَاءَ حَتَّى كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ أَصْبَحَ فَدَعَا السَّائِلَ، فَقَالَ: الْوَقْتُ بَيْنَ هَذَيْنِ).^(٢)

وَعَنِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ رحمته الله قَالَ: (إِنَّ لِلصَّلَاةِ وَقْتًا وَاحِدًا؛ فَإِنَّ الَّذِي يُصَلِّي قَبْلَ الْوَقْتِ مِثْلَ الَّذِي يُصَلِّي بَعْدَ الْوَقْتِ!).^(٣)

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٦١٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١٥٢)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٦٦٧).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٦١٤)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٩٥)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢

ص ١٦٥)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ١ ص ٢٦٠).

(٣) حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وَعَنِ الْحَارِثِ بْنِ عُمَرَ الْهُذَلِيِّ قَالَ: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: كَتَبْتُ إِلَيْكَ فِي الصَّلَاةِ، وَأَحَقَّ مَا تَعَاهَدَ الْمُسْلِمُونَ أَمْرَ دِينِهِمْ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي، حَفِظْتُ مِنْ ذَلِكَ مَا حَفِظْتُ، وَنَسِيتُ مِنْ ذَلِكَ مَا نَسِيتُ، فَصَلَّى الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ حَيَّةً، وَالْمَغْرِبَ لِفَطْرِ الصَّائِمِ، وَالْعِشَاءَ مَا لَمْ يَخْفَ رُقَادَ النَّاسِ، وَالصُّبْحَ بَغَلَسٍ، وَأَطَالَ فِيهَا الْقِرَاءَةَ).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ رَاهَوِيَّةٍ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ١٤٣ - الْمَطَالِبُ الْعَالِيَّةِ)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤٥٦) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ جُنْدُبٍ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ عُمَرَ الْهُذَلِيِّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ، وَلَهُ شَوَاهِدٌ.

وَذَكَرَهُ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ» (ج ٢ ص ٤١)، وَعَزَاهُ لِإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَّةٍ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْمَالِكِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٨ ص ٢٩): (وَوَقَّتَ الصَّلَاةَ مِنْ فَرَائِضِهَا، وَأَنَّهَا لَا تُجْزَىءُ قَبْلَ وَقْفَتِهَا، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ...). اهـ

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١٥٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٢٠٠)، وَفِي «السَّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ١ ص ٢٦٣).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٢ ص ٢٥٤).

* فَوْقَتْ صَلَاةَ الْفَجْرِ: مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ^(١)، وَهُوَ النُّورُ فِي الصَّبَاحِ
الَّذِي يَنْتَشِرُ فِي الطُّرُقِ، وَالْكُلُّ يَرَاهُ، إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ^(٢).

(١) الْفَجْرُ الصَّادِقُ: يُخْرَجُ مُعْتَرِضًا فِي الْأَفْقِ وَمُتَّصِلًا بِهِ، وَيَمْتَدُّ مِنَ الْجَنُوبِ إِلَى الشَّمَالِ جِهَةَ الْمَشْرِقِ، لَا يَطْلُمُ بَعْدَ طُلُوعِهِ؛ بَلْ يَزِدَادُ نُورَهُ، وَيَنْتَشِرُ فِي الْبُيُوتِ وَالطُّرُقِ، وَهَذَا هُوَ وَقْتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَأَمَّا الْفَجْرُ الْكَاذِبُ: يُخْرَجُ بَعْدَ ظُلْمَةٍ، لَيْسَ مُتَّصِلًا بِالْأَفْقِ، وَيَخْرُجُ مُصْعَدًا؛ كَالْعُمُودِ الْأَعْلَى، يُخْرَجُ بِسُرْعَةٍ ثُمَّ يَخْتَفِي، وَتَأْتِي بَعْدَهُ ظُلْمَةٌ، وَلَا تَحِلُّ الصَّلَاةُ فِيهِ.

وَأَوَّلُ وَقْتِ صَلَاةِ الْفَجْرِ هُوَ الْعَلَسُ، وَآخِرُ وَقْتِ لصلَاةِ الْفَجْرِ: الْإِسْفَارُ، وَهُوَ أَفْضَلُ وَقْتٍ لِأَدَائِهَا، وَهُوَ: انْتِشَارُ نُورِ الصَّبَاحِ فِي الْبُيُوتِ وَالطُّرُقِ، مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ، وَصَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ بِعَلَسٍ نَادِرًا، أَمَّا صَلَاتُهُ فِي الْإِسْفَارِ كَانَتْ كَثِيرًا.

فَعَنْ أَبِي بَرزَةَ الْأَسْلَمِيِّ ﷺ قَالَ: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الصُّبْحَ وَأَحَدُنَا يَعْرِفُ جَلِيسَهُ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٤١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٤٧)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٩٨).

وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أَصْبِحُوا بِالصُّبْحِ؛ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِأَجْرِكُمْ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٤٢٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١٥٤).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (ج ١ ص ٢٨١).

(٢) قُلْتُ: وَلَا تَشْرَعُ الصَّلَاةَ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ الْكَاذِبِ.

فَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (لَا يُعْرَنُكُمْ نِدَاءُ بِلَالٍ، وَلَا هَذَا الْبَيَاضُ - يَعْنِي: الْفَجْرَ

الْكَاذِبَ - حَتَّى يَبْدُوَ الْفَجْرُ، أَوْ قَالَ: حَتَّى يَنْفَجَرَ الْفَجْرُ). يَعْنِي: الْفَجْرَ الصَّادِقَ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٩٤)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٢٣٤٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٧٠٦).

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (الْفَجْرُ فَجْرَانِ: فَأَمَّا الْأَوَّلُ؛ فَإِنَّهُ لَا يُحَرِّمُ الطَّعَامَ، وَلَا يُحِلُّ

الصَّلَاةَ، وَأَمَّا الثَّانِي؛ فَإِنَّهُ يُحَرِّمُ الطَّعَامَ، وَيُحِلُّ الصَّلَاةَ).

حَدِيثٌ حَسَنٌ، أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ٢١٠)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤

* وَوَقْتُ صَلَاةِ الظُّهْرِ: مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ عَنْ كَبِدِ السَّمَاءِ إِلَى جِهَةِ الْمَغْرِبِ، إِلَى ظِلِّ الرَّجُلِ كَطُولِهِ، أَوْ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِهِ، وَلَا تَغْتَرَّ فِي الشِّتَاءِ^(١) بِطُولِ الظِّلِّ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ فِي الصَّبَاحِ إِلَى أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَإِنَّ الْعِبْرَةَ بِمَيْلَانِ الظِّلِّ جِهَةَ الْمَشْرِقِ، فَلَا يَلْتَسِ عَالِيكَ الْأَمْرُ.^(٢)

* وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعَصْرِ: وَيَكُونُ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، يَمْتَدُّ إِلَى قُبَيْلِ اصْفِرَارِ الشَّمْسِ.

* وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ: مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ^(٣)، إِلَى غِيَابِ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ فِي جِهَةِ الْمَغْرِبِ.

وَأَسْنَادُهُ حَسَنٌ؛ لِلاخْتِلَافِ الَّذِي فِيهِ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (٦٩٣).

(١) قُلْتُ: وَمَوَاقِيْتُ الصَّلَوَاتِ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَوْقَاتِ وَالْفُضُولِ، فَأَوْقَاتُ الصَّلَاةِ صَيْفًا تَخْتَلِفُ عَنْهَا فِي الشِّتَاءِ، خُصُوصًا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِوَقْتِ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؛ لِأَنَّ الشَّمْسَ تَخْرُجُ فِي الشِّتَاءِ مَائِلَةً إِلَى الْجَنُوبِ، فَيَكُونُ لِلشَّائِخِ ظِلُّ مُلَازِمٌ لَهُ حَتَّى وَقْتُ الشَّمْسِ، وَتَكُونُ عَلَامَةٌ دُخُولِ الْوَقْتِ فِي هَذِهِ الْحَالِ انْجِرَافِ الظِّلِّ جِهَةَ الْمَشْرِقِ، أَمَا فِي الصَّيْفِ فَتَكُونُ الشَّمْسُ فِي هَذَا الْوَقْتِ عَمُودِيَّةً، وَمِنْ السَّهْلِ مَعْرِفَةُ وَقْتِ الزَّوَالِ.

(٢) قُلْتُ: وَتَقْدِيمُ الظُّهْرِ أَفْضَلُ إِلَّا فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، فَيَسْنُ الْإِبْرَادُ بِهَا، وَهُوَ تَأْخِيرُهَا إِلَى مَا قَبْلَ وَقْتِ الْعَصْرِ بِقَلِيلٍ، حَيْثُ تَبَرَّدَ حَرَارَةُ الشَّمْسِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ.

(٣) قُلْتُ: وَغُرُوبُ الشَّمْسِ لَهُ ثَلَاثُ دَرَجَاتٍ:

الدَّرَجَةُ الْأُولَى: ارْتِفَاعُ قُرْصِ الشَّمْسِ بِسِيرِ عَنِ الْأَرْضِ، وَقَدَّرَ أَهْلُ الْعِلْمِ هَذَا الْارْتِفَاعَ بِمِقْدَارِ رُمْحٍ.

الدَّرَجَةُ الثَّانِيَّةُ: طُلُوعُ نِصْفِ قُرْصِ الشَّمْسِ عَنِ الْأَرْضِ.

الدَّرَجَةُ الثَّلَاثَةُ: اخْتِفَاءُ قُرْصِ الشَّمْسِ بِالْكُلِّيَّةِ فِي الْأَرْضِ.

* وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ: مِنْ مَغِيبِ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ فِي جِهَةِ الْمَغْرِبِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ.

قُلْتُ: وَالْإِجْمَاعُ قَائِمٌ عِنْدَ أَيْمَّةِ السُّنَّةِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى هَذِهِ الْعَلَامَاتِ لِلصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةِ:

* فَوْقَ صَلَاةِ الْفَجْرِ:

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ هُبَيْرَةَ الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِجْمَاعِ الْأَيْمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَاخْتِلَافِهِمْ» (ج ١ ص ١٢١): (وَأَجْمَعُوا: عَلَى أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِ صَلَاةِ الْفَجْرِ، طُلُوعُ الْفَجْرِ الثَّانِي الْمُتَشِيرِ، وَلَا ظُلْمَةٌ بَعْدَهُ!، وَآخِرُ وَقْتِهَا الْمُخْتَارُ إِلَى أَنْ يُسْفَرَ وَأَجْمَعُوا: عَلَى أَنَّ وَقْتِ الضَّرُورَةِ إِلَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ!). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ الْحَنْفِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَنْبَارِ» (ج ١ ص ١٤٨): (وَهَذَا اتِّفَاقُ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْفَجْرِ: حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ وَآخِرُ وَقْتِهَا حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْمَالِكِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٨ ص ٩٤): (وَأَجْمَعُوا أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِ صَلَاةِ الصُّبْحِ طُلُوعُ الْفَجْرِ، وَانْصِدَاعُهُ، وَهُوَ الْبَيَاضُ الْمُعْتَرِضُ فِي أَفْقِ السَّمَاءِ، وَهُوَ الْفَجْرُ الثَّانِي الَّذِي يَنْتَشِرُ، وَيَطِيرُ!). اهـ

وَأَنْظَرُ: «تَدْلِيْقَ الْمُطَالَعَةِ لِفَطْرِ الصَّائِمِ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ» لِشَيْخِنَا فَوْزِيِّ الْأَنْبَرِيِّ، وَ«مِنْحَ النَّفْسِ لِتَعْيِينِ إِفْطَارِ الصَّائِمِ بَغْرُوبِ الشَّمْسِ» لَهُ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْمَالِكِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٤ ص ٣٣٤): (أَوَّلُ وَقْتِ صَلَاةِ الصُّبْحِ طُلُوعُ الْفَجْرِ، وَأَنَّ وَقْتُهَا مَمْدُودٌ إِلَى آخِرِ الْإِسْفَارِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ!).

فَأَمَّا أَوَّلُ وَقْتُهَا فَلَا خِلَافَ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُ طُلُوعُ الْفَجْرِ!، وَهُوَ إِجْمَاعٌ، فَسَقَطَ الْكَلَامُ فِيهِ!.

* وَالْفَجْرُ: هُوَ أَوَّلُ بَيَاضِ النَّهَارِ الظَّاهِرِ الْمُسْتَطِيرِ فِي الْأَفْقِ الْمُسْتَبِيرِ الْمُتَشْرِقِ، تَسْمِيهِ الْعَرَبُ الْخَيْطَ الْأَبْيَضَ. قَالَ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. يُرِيدُ بَيَاضَ النَّهَارِ مِنْ سَوَادِ اللَّيْلِ!. اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُنْذِرِ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الإِشْرَافِ» (ج ١ ص ٤٠١): (وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِ صَلَاةِ الصُّبْحِ طُلُوعُ الْفَجْرِ!). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُنْذِرِ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الإِجْمَاعِ» (ص ٣٨): (وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ وَقْتِ صَلَاةِ الصُّبْحِ طُلُوعُ الْفَجْرِ!). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٣ ص ٤٣): (وَأَجْمَعَتْ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الصُّبْحِ طُلُوعُ الْفَجْرِ الصَّادِقِ وَهُوَ الْفَجْرُ الثَّانِي). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قُدَامَةَ الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُغْنِي» (ج ١ ص ٢٩): (وَقْتُ الصُّبْحِ يَدْخُلُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي، إِجْمَاعًا!). اهـ
* وَوَقْتُ صَلَاةِ الظُّهْرِ:

قَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ الْحَنْفِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ١ ص ١٤٨):
 (أَمَّا مَا ذُكِرَ عَنْهُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ، فَإِنَّهُ ذُكِرَ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّىهَا حِينَ زَالَتْ الشَّمْسُ؛ عَلَى
 ذَلِكَ اتَّفَقَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ ذَلِكَ أَوَّلُ وَقْتِهَا!). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ السَّرْحَسِيُّ الْحَنْفِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمَبْسُوطِ» (ج ١ ص ١٤٢): (وَلَا
 خِلَافَ فِي أَوَّلِ وَقْتِ الظُّهْرِ أَنَّهُ يَدْخُلُ بِزَوَالِ الشَّمْسِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْمَالِكِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٨ ص ٧٠): (أَجْمَعَ
 عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ عَصْرِ، وَفِي كُلِّ مِصْرٍ؛ بَلَّغْنَا عَنْهُمْ أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الظُّهْرِ زَوَالُ
 الشَّمْسِ عَنِ كَبِدِ السَّمَاءِ!). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُنْذِرِ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِجْمَاعِ» (ص ٣٨): (وَأَجْمَعُوا
 عَلَى أَنَّ وَقْتِ الظُّهْرِ: زَوَالُ الشَّمْسِ!). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُنْذِرِ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِشْرَافِ» (ج ١ ص ٤٩٤):
 (وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ وَقْتِ الظُّهْرِ زَوَالُ الشَّمْسِ!). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٣ ص ٢١): (فَأَجْمَعَتْ
 الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الظُّهْرِ زَوَالُ الشَّمْسِ نَقَلَ الْإِجْمَاعَ فِيهِ خَلَاتِقُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ هُبَيْرَةَ الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِجْمَاعِ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ وَاخْتِلَافِهِمْ»
 (ج ١ ص ١١٧): (وَأَجْمَعُوا: عَلَى أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ!، وَأَنَّهُ لَا
 يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ قَبْلَ الزَّوَالِ!). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَدَامَةَ الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُغْنِي» (ج ١ ص ٢٦٩): (وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الظُّهْرِ: إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ!). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَرَاتِبِ الْإِجْمَاعِ» (ص ٤٩): (وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَا بَيْنَ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى كَوْنِ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ بَعْدَ طَرْحِ ظِلِّ الزَّوَالِ وَقْتِ الظُّهْرِ!). اهـ

* وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعَصْرِ:

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَطَّانِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِقْنَاعِ فِي مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ» (ج ١ ص ١٤٢): (وَاتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ؛ إِلَّا مَنْ شَدَّ أَنَّهُ إِذَا تَجَاوَزَ كَوْنُ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ بِشَيْءٍ مَا مِنْ، أَنَّ وَقْتِ الظُّهْرِ قَدْ خَرَجَ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ وَقْتِ الْعَصْرِ قَدْ دَخَلَ!). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رُشْدٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ وَنَهَايَةِ الْمُقْتَصِدِ» (ج ١ ص ٩٤): (فَإِنَّهُ اتَّفَقَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَدَاوُدُ، وَجَمَاعَةٌ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْعَصْرِ هُوَ بَعَيْنِهِ آخِرُ وَقْتِ الظُّهْرِ، وَذَلِكَ إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ). اهـ

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ٢ ص ٥٧٣): (عَنْ آخِرِ وَقْتِ الْعَصْرِ: (وَبِالْإِصْفَرَارِ قَالَ جُمْهُورُ أُمَّةِ الْفَتْوَى). اهـ

* وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ:

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُنْذِرِ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِجْمَاعِ» (ص ٣٨): (وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ: تَجِبُ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ!). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَطَّانِ رحمته فِي «الْإِقْتِنَاعِ فِي مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ» (ج ١ ص ١٤٢):
 (وَاتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ جَمِيعًا عَلَى أَنَّ الشَّمْسَ إِذَا غَرَبَتْ، فَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ صَلَاةِ
 الْمَغْرِبِ!). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُنْذِرِ الشَّافِعِيُّ رحمته فِي «الْإِشْرَافِ» (ج ١ ص ٣٩٨): (أَجْمَعَ
 أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ تَجِبُ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ الشَّافِعِيُّ رحمته فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٣ ص ٣٤): (مَذَاهِبُ
 الْعُلَمَاءِ فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ: قَدْ ذَكَرْنَا إِجْمَاعَهُمْ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِهَا غُرُوبُ
 الشَّمْسِ!). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ رحمته فِي «مَرَاتِبِ الْإِجْمَاعِ» (ص ٤٩):
 (وَاتَّفَقُوا أَنَّ الشَّمْسَ إِذَا غَرَبَتْ، فَإِنَّهُ وَقْتُ؛ لِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ!). اهـ
 * وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ:

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَطَّانِ رحمته فِي «الْإِقْتِنَاعِ فِي مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ» (ج ١ ص ١٤٣):
 (وَاتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ إِذَا غَابَ الشَّفَقُ!). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْمَالِكِيُّ رحمته فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٨ ص ٩١):
 (وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ وَقْتِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، لِلْمُقِيمِ مَغِيبِ الشَّفَقِ، وَالشَّفَقُ الْحُمْرَةُ الَّتِي
 تَكُونُ فِي الْمَغْرِبِ، تَبْقَى فِي الْأَفُقِ بَعْدَ مَغِيبِ الشَّمْسِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُنْذِرِ الشَّافِعِيُّ رحمته فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٣ ص ٣١): (وَأَجْمَعَ
 أَهْلُ الْعِلْمِ إِلَّا مَنْ شَدَّ عَنْهُمْ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ إِذَا غَابَ الشَّفَقُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمَجْمُوعِ شَرْحِ الْمُهَذَّبِ» (ج ٣

ص ٣٨): (أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ وَقْتَ الْعِشَاءِ مَغِيبُ الشَّفَقِ). اهـ

* لِذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يُلْعَى «التَّقْوِيمُ الْفَلَكَيُّ!»، وَيُعْتَمَدُ «التَّقْوِيمُ الشَّرْعِيُّ»؛ كَمَا

هُوَ مُبَيَّنٌّ؛ لِأَنَّ «التَّقْوِيمَ الْفَلَكَيَّ!» لَمْ يُرَاعَ فِيهِ لِلدَّقَّةِ الْمَطْلُوبَةِ الشَّرْعِيَّةِ مِنَ الْفَلَكَيِّينَ!.

* فَإِذَا نَظَرْتَ إِلَى وَقْتِ صَلَاةِ الْفَجْرِ؛ فَهُوَ مُتَقَدِّمٌ فِي السَّنَةِ كَامِلَةً عَلَى الْوَقْتِ

الْمُحَدَّدِ شَرْعًا!.

* وَإِذَا نَظَرْتَ إِلَى وَقْتِ صَلَاةِ الظُّهْرِ؛ فَهُوَ مُتَقَدِّمٌ فِي «الصَّيْفِ» عَلَى الْوَقْتِ

الشَّرْعِيِّ!، وَفِي «الشِّتَاءِ» فَهُوَ مُتَأَخَّرٌ عَنْهُ!.

* وَإِذَا نَظَرْتَ إِلَى وَقْتِ صَلَاةِ الْعَصْرِ فِي «التَّقْوِيمِ الْفَلَكَيِّ»؛ فَهُوَ مُتَأَخَّرٌ عَنْهُ

بِكَثِيرٍ فِي السَّنَةِ كَامِلَةً!.

* وَإِذَا نَظَرْتَ إِلَى وَقْتِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ فِي «التَّقْوِيمِ الْفَلَكَيِّ»؛ فَهُوَ مُتَأَخَّرٌ عَنِ

«التَّقْوِيمِ الشَّرْعِيِّ»؛ أَي: عَنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ، إِمَّا بِعَشْرِ دَقَائِقٍ، وَإِمَّا بِثَمَانِ دَقَائِقٍ عَلَى

حَسَبِ فُصُولِ السَّنَةِ، وَفِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ يُؤَدَّنُ الْمُؤَدَّنُ أَحْيَانًا لِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ،

وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ!!^(١).

* وَإِذَا نَظَرْتَ إِلَى وَقْتِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ، فَهُوَ مُتَأَخَّرٌ دَائِمًا فِي السَّنَةِ كَامِلَةً بِكَثِيرٍ

عَنِ الْوَقْتِ الْمُحَدَّدِ شَرْعًا!.

(١) وَهَذَا مُحَالِفٌ لِلتَّقْوِيمِ الْحِسَابِيِّ!.

* وَإِذَا نَظَرْتَ إِلَى وَقْتِ شُرُوقِ الشَّمْسِ، فَهُوَ مُتَقَدِّمٌ عَنْهُ دَائِمًا!، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قُلْتُ: وَالصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.
فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم؛ أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَيَّ اللَّهُ؟ قَالَ صلى الله عليه وسلم: (الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا). وَفِي رِوَايَةٍ: (الصَّلَاةُ لَوْفَتْهَا). وَفِي رِوَايَةٍ: (الصَّلَاةُ عَلَى مِيقَاتِهَا)^(١). وَفِي رِوَايَةٍ: (أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (أَيُّ الْأَعْمَالِ أَقْرَبُ إِلَيَّ الْجَنَّةِ)^(٢).

* الْمَرَاجِعُ فِي عِلَامَاتِ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ:

انظر: «المبسوط» السرخسي الحنفي (ج ١ ص ١٤١)، و«الأصل» للشيباني (ج ١ ص ١٢١)، و«تحفة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي الحنفي (ص ٩٩)، و«تبيين الحقائق بشرح كنز الدقائق» للزيلعي الحنفي (ج ١ ص ٧٩)، و«البنية في شرح الهداية» لبدر الدين العيني الحنفي (ج ٢ ص ٨)، و«مختصر اختلاف العلماء»

(١) قُلْتُ: وَفِي رِوَايَةٍ: «الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا» مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه؛ وَلَا يَصِحُّ بِيَاذَةِ: «أَوَّلُ وَقْتِهَا»؛ بَلْ هِيَ زِيَادَةٌ شَاذَةٌ لَا تَثْبُتُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه.

أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٦٩)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٣٣٩)، وَقَدْ أَعْرَضَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» عَنْ هَذِهِ الزِّيَادَةِ، فَرَوَى الْحَدِيثَ بِلَفْظِ: «الصَّلَاةُ عَلَى مِيقَاتِهَا»، وَهَذَا يُؤَكِّدُ سُذُوزَهَا عِنْدَهُ، فَالْحَدِيثُ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٠٤)، وَ(٥٦٢٥)، وَفِي «الْأَدَبِ الْمُرْدِ» (١)، وَفِي «بِرِّ الْوَالِدَيْنِ» (ص ١٠٤ وَ ١٠٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٨٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١٧٣).

لِلطَّحَاوِيِّ الْحَنْفِيِّ (ج ١ ص ١٩٣)، و«شَرْحُ مُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ» لِلجَصَّاصِ الْحَنْفِيِّ (ج ١ ص ٤٩٣)، و«الْهَدَايَةُ فِي شَرْحِ بَدَايَةِ الْمُبْتَدِي» لِلْمَرْغِينَانِيِّ الْحَنْفِيِّ (ج ١ ص ٤٠)، و«بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ فِي تَرْتِيبِ الشَّرَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ الْحَنْفِيِّ (ج ١ ص ١٢٢)، و«الْاِخْتِيَارُ لِتَعْلِيلِ الْمُخْتَارِ» لِابْنِ مَوْدُودِ الْحَنْفِيِّ (ج ١ ص ٣٨)، و«الْبَحْرُ الرَّائِقُ فِي شَرْحِ كَنْزِ الدَّقَائِقِ» لِابْنِ نُجَيْمِ الْحَنْفِيِّ (ج ١ ص ٢٥٧)، و«الْكَافِي فِي فِقْهِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ الْمَالِكِيِّ (ج ١ ص ١٩٠)، و«الْقَوَانِينُ الْفِقْهِيَّةُ» لِابْنِ جُزَيْي الْمَالِكِيِّ (ص ٣٤)، و«مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ» لِلْحَطَّابِ الْمَالِكِيِّ (ج ١ ص ٣٨١)، و«التَّبَصُّرَةُ» لِلْخَمِيِّ (ج ١ ص ٢٢٦)، و«الْمُقَدَّمَاتُ الْمُمَهَّدَاتُ» لِابْنِ رُشْدِ الْمَالِكِيِّ (ج ١ ص ١٤٨)، و«بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ وَنَهَايَةُ الْمُقْتَصِدِ» لَهُ (ج ١ ص ٩٢)، و«الذَّخِيرَةُ» لِلْقَرَفِيِّ الْمَالِكِيِّ (ج ٢ ص ١٠)، و«النَّجَّاحُ وَالْإِكْلِيلُ لِْمُخْتَصَرِ خَلِيلٍ» لِلْمَوَاقِ الْمَالِكِيِّ (ج ٢ ص ٩)، و«الْحَاشِيَّةُ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ» لِلدَّسُوقِيِّ الْمَالِكِيِّ (ج ١ ص ١٧٥)، و«الْإِشْرَافُ عَلَى نَكْتِ مَسَائِلِ الْخِلَافِ» لِلْقَاضِي عَبْدِ الْوَهَّابِ الْمَالِكِيِّ (ج ١ ص ١٩٨)، و«عِيُونَ الْمَسَائِلِ» لَهُ (ص ١١١)، و«الْأُمَّ» لِلشَّافِعِيِّ (ج ١ ص ٨٩)، و«الْمُهَذَّبُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» لِلشَّيرَازِيِّ الشَّافِعِيِّ (ج ١ ص ١٠١)، و«الْمَجْمُوعُ بِشَرْحِ الْمُهَذَّبِ» لِلنَّوَوِيِّ الشَّافِعِيِّ (ج ٣ ص ١٨)، و«رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ وَعُمْدَةُ الْمُفْتِينَ» لَهُ (ج ١ ص ١٨٠)، و«الْحَاوِي الْكَبِيرُ» لِلْمَاوَرِدِيِّ الشَّافِعِيِّ (ج ٢ ص ٣)، و«كِفَايَةُ النَّبِيِّ فِي شَرْحِ التَّنْبِيهِ» لِابْنِ الرَّفْعَةِ الشَّافِعِيِّ (ج ٢ ص ٣٢٣)، و«مُعْنِي الْمُحْتَاجِ إِلَى مَعْرِفَةِ مَعَانِي أَلْفَاظِ الْمَنْهَاجِ» لِلشَّرِينِيِّ الشَّافِعِيِّ (ج ١ ص ٢٩٧)، و«نَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ إِلَى شَرْحِ الْمَنْهَاجِ» لِلرَّمْلِيِّ الشَّافِعِيِّ (ج ١ ص ٣٦٢)،

و«عُمْدَةُ السَّالِكِ وَعُدَّةُ النَّاسِكِ» لابن النَّقِيبِ الشَّافِعِيِّ (ص ٣٥)، و«بَحْرُ الْمَذْهَبِ فِي فُرُوعِ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ» لِلرُّوْيَانِيِّ الشَّافِعِيِّ (ج ١ ص ٣٧٤)، و«زَادَ الْمُسْتَقْنِعِ فِي اخْتِصَارِ الْمُقْنِعِ» لِلْحَجَّائِيِّ الْحَنْبَلِيِّ (ص ٤٠)، و«الْمُعْنِي» لابن قُدَامَةَ الْحَنْبَلِيِّ (ج ١ ص ٢٦٩)، و«الْكَافِي فِي فَهْمِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» لَهُ (ج ١ ص ١٨٣)، و«الْفُرُوعُ» لِشَمْسِ الدِّينِ ابْنِ مُفْلِحِ الْحَنْبَلِيِّ (ج ١ ص ٤٢٤)، و«الْإِنْصَافُ فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ» الْمَرْدَاوِيِّ الْحَنْبَلِيِّ (ج ١ ص ٤٣٢)، و«كَشَّافُ الْقِنَاعِ عَنْ مَثَنِ الْإِفْتَاءِ» لِلْبُهَيْتِيِّ الْحَنْبَلِيِّ (ج ١ ص ٢٤٩)، و«الْمُبْدِعُ فِي شَرْحِ الْمُقْنِعِ» لِأَبِي إِسْحَاقَ ابْنِ مُفْلِحِ (ج ١ ص ٢٩٧)، و«الْمُحَرَّرُ فِي الْفِقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ» لِعَبْدِ السَّلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَنْبَلِيِّ (ج ١ ص ٢٨)، و«شَرْحُ مُخْتَصَرِ الْخِرَقِيِّ» لِلزَّرْكَشِيِّ الْحَنْبَلِيِّ (ج ١ ص ٤٦٢)، و«شَرْحُ الْعُمْدَةِ» لابن تَيْمِيَّةَ (ج ٢ ص ١٤٦)، و«مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لَهُ (ج ٢٠ ص ٣٥٩)، و«مَسَائِلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ» (ج ١ ص ١٥٣) - فِي رِوَايَةٍ: ابْنِهِ صَالِحٍ، و(ص ٥٢) - فِي رِوَايَةٍ: ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ، و«الْإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ» لابن الْمُنْذِرِ (ج ١ ص ٣٩٤)، و«الْإِجْمَاعُ» لَهُ (ص ٣٨)، و«الْأَوْسَطُ» لَهُ أَيْضًا (ج ٣ ص ١١)، و«الْإِقْتِنَاعُ» لَهُ أَيْضًا (ج ١ ص ٧٩)، و«الْإِفْتِنَاعُ فِي مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ» لابن الْقَطَّانِ (ج ١ ص ١٤٢)، و«مَرَاتِبُ الْإِجْمَاعِ» لابن حَزْمٍ (ص ٤٩)، و«الْمُحَلَّى بِالْآثَارِ» لَهُ (ج ٣ ص ٥٩٣)، و«اخْتِلَافُ الْأَيْمَةِ الْعُلَمَاءِ» لابن هُبَيْرَةَ (ج ١ ص ٨٢)، و«الدَّرَارِيُّ الْمُضِيئَةُ» لِلشُّوْكَانِيِّ (ج ١ ص ٧١)، و«السَّيْلُ الْجَرَّارُ» لَهُ (ص ١١٣)، و«مَنْهَجُ السَّالِكِينَ» لِلسَّعْدِيِّ (ص ٥٣)، و«رِسَالَةٌ فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ» لِشَيْخِ شَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ص ٥)، و«الْمُلَخَّصُ الْفَقْهِيُّ» لِلشَّيْخِ الْفُوزَانَ (ج ١ ص ١٠٤).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ذِكْرُ قَوْلِ الْمُخَالِيفِ، وَالرَّدُّ عَلَيْهِ

قَالَ صَالِحُ الْعُصَيْمِيِّ: (وَهَذَانِ الْوَقْتَانِ الْمَحْدُودَانِ شَرْعًا جُعِلَا بِالْعَلَامَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ اللَّتَيْنِ يَشْتَرِكُ فِي مَعْرِفَتِهِمَا الْخَلْقُ كَافَّةً: مُتَعَلِّمُهُمْ وَجَاهِلُهُمْ، صَغِيرُهُمْ وَكَبِيرُهُمْ.^(١))

وَجُعِلَتْ عَلَيْهِمَا عَلَاتِيمٌ فِي الْعَصْرِ الْحَدِيثِ، وَهِيَ الْأَوْقَاتُ الْمُؤَقَّتَةُ فِي التَّقَاوِيمِ الَّتِي تُجْعَلُ لِلصَّلَاةِ^(٢)، فَإِنَّ هَذِهِ الْأَوْقَاتَ الْمُؤَقَّتَةَ عِنْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ، وَأَذَانِ الْفَجْرِ إِنَّمَا

(١) قُلْتُ: وَهَذِهِ حُجَّةٌ عَلَيْكَ لَا لَكَ أَيُّهَا «الْعُصَيْمِيُّ»، فَلَا يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَى «التَّقْوِيمِ الْفَلَكَيِّ» لِاشْتِرَاكِ الْخَلْقِ فِي مَعْرِفَةِ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ الشَّرْعِيَّةِ، فَافْهَمْ لِهَذَا.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَيْسِيرِ الْكَرِيمِ الرَّحْمَنِ» (ج ١ ص ٣٩٩): (قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾؛ أَي: مَفْرُوضًا فِي وَقْتِهِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى فَرْضِيَّتِهَا، وَأَنَّ لَهَا وَقْتًا لَا تَصِحُّ إِلَّا بِهِ، وَهُوَ هَذِهِ الْأَوْقَاتُ الَّتِي قَدْ تَقَرَّرَتْ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ صَغِيرِهِمْ وَكَبِيرِهِمْ، عَالِمِهِمْ وَجَاهِلِهِمْ، وَأَخَذُوا ذَلِكَ عَنْ نَبِيِّهِمْ مُحَمَّدٍ ﷺ). اهـ

(٢) قُلْتُ: وَهَذَا إِذَا كَانَتْ الْمَوَاقِيتُ وَفَوْقَ الرُّؤْيَةِ لِإِعْلَامَاتِ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، لَا عَلَى «الْحِسَابِ الْفَلَكَيِّ»، وَمَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ وَحَيٌّ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى جَعَلَ لَهَا إِعْلَامَاتٍ حَسَبِيَّةً، فَلَا يَجُوزُ تَغْيِيرُهَا عَلَى أَهْوَاءِ الْفَلَكَيِّينَ بِالْمَوَاقِيتِ الْحِسَابِيَّةِ الْخَاطِئَةِ.

سُئِلَ الشَّيْخُ ابْنُ عُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلْ سَيَكُونُ لَكُمْ تَقْوِيمٌ فِي هَذَا الْعَامِ كَمَا فِي الْأَعْوَامِ السَّابِقَةِ؟.

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (التَّمَسُّيُّ عَلَى التَّقْوِيمِ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ تَمَسُّيُّ عَلَى: «الْحِسَابِ»؛ لِأَنَّ الَّذِي وَضَعَ التَّقْوِيمَ وَضَعَهُ قَبْلَ أَنْ يُشَاهِدَ الشَّمْسَ قَدْ غَابَتْ، أَوْ الْفَجْرَ قَدْ طَلَعَ فِي رَمَضَانَ؛ فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى: «الْحِسَابِ» تَمَامًا، فَإِذَا

جُعِلَتْ خَبْرًا عَنِ الْعَلَامَةِ الشَّرْعِيَّةِ، لَا أَنَّهَا هِيَ الْعَلَامَةُ الشَّرْعِيَّةُ، فَيُؤَدِّنُ الْمُؤَدِّنُ فِي السَّاعَةِ السَّادِسَةِ وَخَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ دَقِيقَةً؛ لِأَجْلِ غُرُوبِ الشَّمْسِ الَّذِي جُعِلَ عَلَامَةً شَرْعِيَّةً عَلَى إِفْطَارِ الصَّائِمِ.

* وَالْأَصْلُ فِي هَذِهِ التَّقَاوِيمِ هُوَ صِحَّتُهَا وَثُبُوتُهَا^(١)؛ فَإِنَّهَا التَّقَاوِيمُ الَّتِي تَتَابَعُ عَلَيْهَا الْمُسْلِمُونَ فِي الْعُقُودِ الْمُتَأَخَّرَةِ طَبَقَةً بَعْدَ طَبَقَةٍ^(٢)، وَالْكَلامُ الْمُرُوجُ فِي بَطْلَانِهَا لَا

كَانَ الْأَمْرُ الْوَاقِعُ مُخَالِفًا مَا فِي هَذَا التَّقْوِيمِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ عَلَى مَا فِي التَّقْوِيمِ ... وَأَمَّا مَا سَأَلَهُ مِنْ أَنْ سَيَكُونُ لِي تَقْوِيمٌ، فَتَعَمَّ، نَحْنُ نَكْتُبُ كُلَّ مَا أَقْبَلَ شَهْرَ رَمَضَانَ نَكْتُبُ تَقْوِيمًا نُوَزَعُهُ عَلَى مَنْ أَرَادَهُ. اهـ

* «التَّوَاصُلُ الْمَرْثِيُّ»؛ بِعُنْوَانِ: «الْعَلَامَةُ ابْنِ عُثَيْمِينَ يَضَعُ تَقْوِيمًا خَاصًّا لِلصَّلَوَاتِ عَلَى الْعَلَامَاتِ الشَّرْعِيَّةِ - قَنَاةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ»، سَنَةِ (١٤٤٢ هـ).

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ صَدِيقُ خَانَ جِهْلِيٍّ فِي «الرَّوَضَةِ النَّدِيَّةِ» (ج ١ ص ٢٠٧): (الأوقات للصَّلواتِ قَدْ عَيَّنَهَا الشَّارِعُ، وَحَدَّدَ أَوَائِلَهَا، وَأَوَاخِرَهَا بِعَلَامَاتٍ حِسِّيَّةٍ، وَجَعَلَ مَا بَيْنَ الْوَقْتَيْنِ لِكُلِّ صَلَاةٍ هُوَ الْوَقْتُ لِتِلْكَ الصَّلَاةِ). اهـ

(١) قُلْتُ: هَذَا إِذَا كَانَتْ وَفَّقَ رُؤْيَا عِلَامَاتِ مَوَاقِيتِ الصَّلَوَاتِ، أَمَّا هَذِهِ التَّقَاوِيمُ؛ فَهِيَ وَفَّقَ «الْحِسَابِ الْفَلَكَيِّ» فَلَا صُلَّ فِيهَا عَدَمُ صِحَّتِهَا، وَعَدَمُ ثُبُوتِهَا، فَتَنَبَّهَ.

(٢) قُلْتُ: وَالْأَصْلُ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ يَحْتَاجُ الْمُسْلِمُ إِلَى مَعْرِفَتِهَا، فَإِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَطْلُبَهَا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، وَلَا يَعْدِلُ عَنْهَا مَا وَجَدَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا.

وَلَيْسَتْ الْعِبْرَةُ بِفِعْلِ النَّاسِ، إِنَّمَا الْعِبْرَةُ بِالذَّلِيلِ.

قُلْتُ: الْعِبْرَةُ لَيْسَتْ بِالْكَثْرَةِ، بَلْ الْعِبْرَةُ بِالصَّوَابِ وَإِصَابَةِ الْحَقِّ، وَمُوَافَقَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ وَالْآثَارِ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَى ذَلِكَ الْقَلِيلِ؛ فَإِنَّ مِنْ سُنَنِ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ أَنَّ الْكَثْرَةَ تَكُونُ عَلَى الْبَاطِلِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَكْثَرَ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يُوسُفُ: ١٠٣].

يُؤَبِّهُ بِهِ^(١)؛ لِأَنَّهُ صَادِرٌ عَنْ غَيْرِ اخْتِصَاصٍ بِالْأَهْلِيَّةِ فِي الْقَوْلِ فِي هَذَا^(٢)، وَلَا يَجُوزُ الْاِفْتِيَاتُ بِنَشْرِهِ^(٣)؛ لِأَنَّ هَذَا فِيهِ إِفْسَادٌ لِمَوَاقِيتِ عِبَادَاتِ الْمُسْلِمِينَ^(٤)، فَمَنْ يَتَكَلَّمُ بِأَنَّ الْفَجْرَ مُتَقَدِّمٌ خَمْسَ دَقَائِقَ أَوْ عَشْرَ دَقَائِقَ أَوْ عِشْرِينَ دَقِيقَةً كَلَامُهُ بِذَلِكَ حَرَامٌ^(٥)، وَهُوَ

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَطْعَ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُصَلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٧].

وَانظُرْ: «شَرَحَ مَسَائِلَ الْجَاهِلِيَّةِ لِلْفُوزَانَ» (ص ٦٠ و ٦١ و ٦٢)، وَ«لَمَحَّةٌ عَنِ الْفَرَقِ الصَّالَةِ» لَهُ (ص ٢٢). قُلْتُ: وَ«الْعَصِيْبِيُّ» مَعْرُوفٌ بِالِاخْتِجَاجِ بِالْكَثْرَةِ وَإِنْ خَالَفُوا الْحَقَّ، فَتَرَاهُ يَقُولُ: «تَتَابَعٌ عَلَيْهَا الْمُسْلِمُونَ فِي الْعُقُودِ الْمُتَأَخَّرَةِ طَبَقَةً بَعْدَ طَبَقَةٍ»، وَتَارَةً يَقُولُ: «مُطْبِقُونَ عَلَيَّ كَذَا وَكَذَا»، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَهْلِهِ فِي الدِّينِ، فَتَنَّبَهُ. (١) قُلْتُ: بَلِ الْكَلَامُ فِي خَطَأِ هَذِهِ التَّقَاوِيمِ هُوَ الْحَقُّ.

(٢) وَهَذَا مِنَ التَّنَاقُضِ الْبَيِّنِ فِي «الْعَصِيْبِيِّ»؛ فَإِنَّهُ قَدْ قَالَ: (وَهَذَانِ الْوَقْتَانِ الْمَحْدُودَانِ شَرْعًا جُعِلَا بِالْعَلَامَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ اللَّتَيْنِ يَشْتَرِكُ فِي مَعْرِفَتِهِمَا الْخَلْقُ كَافَّةً: مُتَعَلِّمُهُمْ وَجَاهِلُهُمْ، صَغِيرُهُمْ وَكَبِيرُهُمْ). قُلْتُ: وَهَكَذَا يُرِيدُ أَنْ يُشَوِّشَ عَلَى النَّاسِ، وَيَكْذِبَ عَلَيْهِمْ بِأَنَّ مَنْ قَالَ بِخَطَأِ هَذِهِ التَّقَاوِيمِ لَيْسَ عِنْدَهُ أَهْلِيَّةٌ، وَهَذَا كَلَامٌ قَبِيحٌ؛ بَلِ الَّذِي قَالَ بِخَطَأِ «التَّقْوِيمِ الْفَلَكَيِّ» هُمْ كِبَارُ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ. (٣) قُلْتُ: بَلِ يُنْشَرُ وَيُقَوَّ.

(٤) قُلْتُ: بَلِ قَوْلُكَ هَذَا فِيهِ إِفْسَادٌ لِمَوَاقِيتِ عِبَادَاتِ الْمُسْلِمِينَ، فَأَنْتَ تُرِيدُ أَنْ يُصَلِّيَ النَّاسُ فِي مَوَاقِيتِ حَاطِطَةٍ، فَتَبْطُلَ صَلَاتُهُمْ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(٥) قُلْتُ: بَلِ كَلَامُكَ هُوَ الْحَرَامُ فَأَنْتَ تَخْذَعُ النَّاسَ وَتَقَرَّرُ بِصِحَّةِ صَلَاتِهِمْ فِي هَذَا الْوَقْتِ، وَلَا يَجُوزُ أَذَاءُ الصَّلَاةِ قَبْلَ وَقْتِهَا الْمَحْدَدِ لَهَا شَرْعًا، وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَدَامَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُعْنِيِّ» (ج ٢ ص ٤٥): (وَمَنْ صَلَّى قَبْلَ الْوَقْتِ، لَمْ يُجْزِئْهُ صَلَاتُهُ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، سِوَاءَ فَعَلَهُ عَمْدًا أَوْ خَطَأً، كُلَّ الصَّلَاةِ أَوْ بَعْضَهَا). اهـ

أَيْمٌ^(١)؛ لِمَا يُورِثُهُ مِنَ التَّشْكِيكِ^(٢) فِي عِبَادَاتِ الْمُسْلِمِينَ، وَافْتِرَاقِهِمْ إِلَى قَوْمٍ يُفْطِرُونَ فِي وَقْتٍ وَيَمْسِكُونَ فِي وَقْتٍ، وَآخِرِينَ يُفْطِرُونَ فِي وَقْتٍ وَيَمْسِكُونَ فِي وَقْتٍ.^(٣)

* وَإِذَا افْتَرَقَ الْمُسْلِمُونَ فِي الْعِبَادَاتِ الظَّاهِرَةِ فَإِنَّ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِ هَلَاكِهِمْ؛ فَإِنَّ الْفُرْقَةَ شَرٌّ^(٤)، وَإِذَا كَانَتِ الْفُرْقَةُ فِي أَمْرِ دِينِيٍّ عَامًّا صَارَتْ أَعْظَمَ فِي الشَّرِّ ... فَيَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَسْتَمْسِكَ بِالثَّابِتِ الْمَعْرُوفِ الْمُنْتَشِرِ عِنْدَ النَّاسِ.^(٥)

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ ابْنُ الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِحْكَامِ» (ج ١ ص ٤٩): (وَالْمُرَادُ: الْوَقْتُ الَّذِي عَيَّنَهُ اللهُ تَعَالَى؛ لِأَدَاءِ هَذِهِ الْعِبَادَةِ؛ فَلَا تُجْزَى قَبْلَهُ؛ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا عَنْهُ إِجْمَاعًا). اهـ
(١) قُلْتُ: بَلِ الْآيْمُ، وَالْمَوْأَخَذُ بِمَا تَقُولُ، وَتَتَكَلَّمُ فِي الْعِلْمِ بِجَهْلٍ.

وَصَدَقَ الْحَافِظُ الْمُرِّي رَحِمَهُ اللهُ حِينَ قَالَ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢ ص ٣٢٦): (لَوْ سَكَتَ مَنْ لَا يَدْرِي لَأَسْتَرَحَ وَأَرَّاحَ، وَقَلَّ الْخَطَأُ، وَكَثُرَ الصَّوَابُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «السِّيَرِ» (ج ١١ ص ٣٢١): (الْجَاهِلُ لَا يَعْلَمُ رُبَّةَ نَفْسِهِ، فَكَيْفَ يَعْرِفُ رُبَّةَ غَيْرِهِ). اهـ

قُلْتُ: وَأَنْتَ يَا «الْعُصَيْمِيُّ» جَاهِلٌ؛ فَكَيْفَ تَعْرِفُ أَنْ غَيْرَكَ أَيْمٌ!!
قُلْتُ: وَهَذَا هُوَ يَأْتِي الْعُلَمَاءَ، وَالْمَسَائِيخَ، وَطَلَبَةَ الْعِلْمِ الَّذِينَ قَالُوا بِخَطَا التَّقْوِيمِ الْفَلَائِيَةِ فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ.
(٢) قُلْتُ: هَذَا تَصْحِيحٌ وَلَيْسَ بِتَشْكِيكِ.

(٣) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٥ ص ٢١٦): (أَمَّا إِذَا كَانَ الْمُؤَدَّنُ يُؤَدَّنُ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ؛ كَمَا كَانَ بِلَالٌ يُؤَدَّنُ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَمَا يُؤَدَّنُ الْمُؤَدَّنُونَ فِي دِمَشْقَ وَغَيْرِهَا؛ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَلَا بَأْسَ بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ بَعْدَ ذَلِكَ بَرَمَنْ يَسِيرٍ). اهـ

(٤) قُلْتُ: بَلِ الْوَاجِبُ أَنْ يَجْتَمِعَ الْجَمِيعُ عَلَى الْمَوَاقِيتِ الْمَحْدَدَةِ فِي الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالتَّقَاوِيمِ الْفَلَائِيَةِ هِيَ الَّتِي فَرَقَتْ النَّاسَ فِي الْبُلْدَانِ، كَمَا هُوَ مُشَاهِدٌ.

وَهَذِهِ الْبَلِيَّةُ بَلِيَّةٌ بَدَأَتْ مِنْذُ سِنِينَ تَفْشُو فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ فِي الشَّرْقِ وَالْعَرَبِ
 مِمَّنْ يُشَكِّكُ^(١) فِي عِبَادَاتِ النَّاسِ فِي مَوَاقِيْتِهَا وَأَزْمَتِهَا، وَوَقَعَ التَّفَرُّقُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.^(٢)
 وَمِنْ قَوَاعِدِ الْفُقَهَاءِ: أَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ، وَأَنَّهُ يُسْتَدَلُّ بِالْقَدِيمِ
 عَلَى بَقَاءِ الْجَدِيدِ^(٣)، فَالْأَصْلُ أَنَّ يَسْتَمْسِكَ الْإِنْسَانُ بِهَذِهِ الْمَوَاقِيْتِ الْمُؤَقَّتَةِ^(٤)، وَلَا يُعْرِ
 اهْتِمَامًا لِغَيْرِهَا؛ بَرَاءَةً لِدِينِهِ وَطَلَبًا لِسَلَامَتِهِ.^(٥) اهـ

(١) قُلْتُ: فَأَنْتَ تَقْرُرُ مَرَّةً ثَانِيَةً الْاِحْتِجَاجَ بِمَا عَلَيْهِ النَّاسُ!!!

(٢) قُلْتُ: بَلْ يُصَحِّحُوا عِبَادَاتِ النَّاسِ.

قَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٥ ص ٥٢): (وَقَدْ رَأَيْتُ ذَلِكَ بِنَفْسِي مِرَارًا مِنْ دَارِي
 فِي جَبَلِ هَمْلَانَ - جَنُوبِ شَرْقِ عَمَّانَ - وَمَكَّنْتَنِي ذَلِكَ مِنَ التَّكَاثُرِ مِنْ صِحَّةِ مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الْغُيُورِينَ عَلَى تَصْحِيحِ عِبَادَةِ
 الْمُسْلِمِينَ، أَنَّ أَذَانَ الْفَجْرِ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ الْعَرَبِيَّةِ يُرْفَعُ قَبْلَ الْفَجْرِ الصَّادِقِ بَزْمِنِ بَسْرَاحِ بَيْنِ الْعِشْرِينَ وَالثَّلَاثِينَ دَقِيقَةً؛
 أَي: قَبْلَ الْفَجْرِ الْكَاذِبِ أَيْضًا). اهـ

(٣) فَهَذَا الْكَلَامُ قُلُّهُ لِنَفْسِكَ، مَا تَفَرَّقَ النَّاسُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ وَضَعُوا: لَهُمْ هَذَا «التَّقْوِيمُ الْحِسَابِيُّ»، أَمَا قَبْلَ ذَلِكَ، فَلَمْ يَتَفَرَّقْ
 النَّاسُ فِي الْمَوَاقِيْتِ لِلصَّلَوَاتِ: «فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ» [الْأَنْعَامُ: ٨١].

(٤) قُلْتُ: وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ عَلَيْكَ، لَا لَكَ، فَالْأَصْلُ فِي «التَّقْوِيمِ الْفَلَكَيِّ» أَنَّهُ حَاطِطٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ وَضْعِ الْبَسْرِ، فَيُسْتَدَلُّ بِالْقَدِيمِ
 عَلَى الْجَدِيدِ؛ فَالْجَدِيدُ هُوَ: «التَّقْوِيمُ الْفَلَكَيُّ»، وَالْقَدِيمُ: هُوَ الرُّؤْيَةُ الشَّرْعِيَّةُ لِمَوَاقِيْتِ الصَّلَوَاتِ، قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ
 رَحِمَهُ اللهُ فِي «حَاشِيَةِ صَحِيحِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» (ج ١ ص ٢١٧): (أَكْثَرُ الْمُؤَدِّينَ الْيَوْمَ لَا يَسْتَحِقُّونَ الثَّنَاءَ الْمَذْكُورَ فِي
 الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُقِيمُونَ بِمَرَاعَةِ الشَّمْسِ، وَالَّتِي بِهَا تُعْرَفُ: «الْمَوَاقِيْتُ الشَّرْعِيَّةُ»، وَإِنَّمَا يُؤَدُّونَ عَلَى الْمَوَاقِيْتِ
 الرَّسْمِيَّةِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى الْحِسَابَاتِ الْفَلَكَيَّةِ، وَهِيَ تَخْتَلِفُ كُلَّ الْاِحْتِلَافِ عَنِ: «الشَّرْعِيَّةِ» إِلَى دَرَجَةٍ أَنَّ الْفَجْرَ يُؤَدُّ فِي بَعْضِ
 الْبِلَادِ قَبْلَ الْوَقْتِ بِنَحْوِ «نِصْفِ سَاعَةٍ»!، وَيُؤَخَّرُونَ أَذَانَ الْمَعْرَبِ نَحْوًا: «عَشْرَ دَقَائِقٍ» خِلَافًا لِلسَّنَةِ. وَقَدْ يَتَرْتَّبُ بِسَبَبِ
 ذَلِكَ الْمَعَادَاةُ لِأَهْلِ السَّنَةِ! اهـ

قُلْتُ: وَفِي هَذَا دَلِيلٌ أَنَّهُ يُسْتَدَلُّ بِالْقَوَاعِدِ بِجَهْلِ بِالِغِ.

(٥) بَلْ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَسْتَمْسِكَ: «بِالْمَوَاقِيْتِ الشَّرْعِيَّةِ»، لَا الْمَوَاقِيْتِ الْمُؤَقَّتَةِ.

قُلْتُ: فَقَوْلُكَ أَيُّهَا «الْعُصَيْمِيُّ» خَطِيرٌ، فَإِنَّكَ بِهَذَا الْقَوْلِ تُفْسِدُ عَلَى النَّاسِ صَلَاتَهُمْ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ عُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٢ ص ٢٤٢): (فَلَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يُقَدِّمَ الصَّلَاةَ كُلَّهَا، أَوْ بَعْضَهَا قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ تَعَدِّي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالِاسْتِهْزَاءِ بِآيَاتِهِ!). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ عُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٢ ص ٢١٦): (الصَّلَاةُ قَبْلَ وَقْتِهَا لَا تُجْزِيءُ حَتَّىٰ وَلَوْ كَانَتْ قَبْلَ الْوَقْتِ بِدَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، فَلَوْ كَبَّرَ الْإِنْسَانُ لِلْإِحْرَامِ قَبْلَ الْوَقْتِ؛ فَإِنَّهَا لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْفُوتًا﴾ [النِّسَاءُ: ١٠٣]؛ أَي: مُؤَقَّتَةٌ مُحَدَّدَةٌ، فَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ قَبْلَ وَقْتِهَا). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ عُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٢ ص ٢١٥): (صَلَاةُ الْإِنْسَانِ قَبْلَ الْوَقْتِ لَا تُجْزِيئُهُ عَنِ الْفَرِيضَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْفُوتًا﴾ [النِّسَاءُ: ١٠٣]، وَبَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ هَذِهِ الْأَوْقَاتَ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ» إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ.

وَعَلَى هَذَا فَمَنْ صَلَّى الصَّلَاةَ قَبْلَ وَقْتِهَا فَإِنَّ صَلَاتَهُ لَا تُجْزِيئُهُ عَنِ الْفَرِيضَةِ). اهـ

(١) مَقْطَعٌ فِي «التَّوَاصِلِ الْمَرْئِيَّ» بِعُتْرَانَ: «التَّشْكِيكُ فِي تَقَاوِيمِ الصَّلَاةِ» فِي سَنَةِ: (١٤٤١ هـ).



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَتْوَى

الْعَلَّامَةُ الْفَقِيهَ الشَّيْخَ مُحَمَّدَ بْنَ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رحمته

فِي

خَطًا تَقْوِيمَ أُمَّ الْقُرَى الْفَلَكَيِّ، وَالتَّقَاوِيمِ الْأُخْرَى الْفَلَكَيَّةِ،
وَأَنَّهَا لَا تُعْتَمَدُ لِصَلَاةِ الْفَجْرِ وَهُوَ: رَدُّ عَلَى الْمُنْجَمِينَ الْفَلَكَيِّينَ،
وَمَنْ تَابَعَهُمْ مِنَ الْمُتَعَالِمِينَ كَالْعُصَيْمِيِّ هَذَا

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رحمته فِي «شَرْحِ رِيَاضِ
الصَّالِحِينَ» (ج ١ ص ٣٨٥): (الْفَجْرُ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي: وَهُوَ الْبَيَاضُ الْمُعْتَرِضُ
فِي الْأُفُقِ؛ إِلَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ.

وَهُنَا أُنبِئُهُ فَأَقُولُ: إِنَّ تَقْوِيمَ أُمَّ الْقُرَى فِيهِ تَقْدِيمُ خَمْسِ دَقَائِقَ فِي أَدَانِ الْفَجْرِ عَلَى
مَدَارِ السَّنَةِ، فَالَّذِي يُصَلِّي أَوَّلَ مَا يُؤَدِّنُ، يَعْتَبِرُ أَنَّهُ صَلَّى قَبْلَ الْوَقْتِ، وَهَذَا شَيْءٌ
اِخْتَبَرْنَاهُ فِي الْحِسَابِ الْفَلَكَيِّ، وَاسْتَبْرَأْنَاهُ أَيْضًا فِي الرُّؤْيَةِ.

فَلِذَلِكَ لَا يُعْتَمَدُ هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِأَدَانِ الْفَجْرِ؛ لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ، وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ خَطِيرَةٌ جِدًّا،
لَوْ تَكَبَّرَ لِلْإِحْرَامِ فَقَطُّ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ الْوَقْتُ مَا صَحَّتْ صَلَاتُكَ وَمَا صَارَتْ فَرِيضَةً.
وَقَدْ حَدَّثَنِي أَنَّاسٌ كَثِيرُونَ مِمَّنْ يَعِيشُونَ فِي الْبَرِّ وَلَيْسَ حَوْلَهُمْ أَنْوَارٌ، أَنَّهُمْ لَا

يُشَاهِدُونَ الْفَجْرَ إِلَّا بَعْدَ هَذَا التَّقْوِيمِ بِثَلَاثِ سَاعَةٍ^(١)، أَي: عِشْرِينَ دَقِيقَةً، أَوْ رُبْعَ سَاعَةٍ أحيانًا، لَكِنَّ التَّقَاوِيمَ الْأُخْرَى الْفَلَكَيَّةَ الَّتِي بِالْحِسَابِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ هَذَا التَّقْوِيمِ خَمْسُ دَقَائِقَ.

عَلَى كُلِّ حَالٍ: وَقْتُ صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي: وَهُوَ الْبَيَاضُ الْمُعْتَرِضُ؛ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته الله فِي «الشَّرْحِ الْمُتَمِّعِ» (ج ٢ ص ٥٢): (وَالْعِلْمُ بِالْوَقْتِ يَكُونُ بِالْعَلَامَاتِ الَّتِي جَعَلَهَا الشَّارِعُ عِلَامَةً، فَالظُّهْرُ بِزَوَالِ الشَّمْسِ، وَالْعَصْرُ بِصَيْرُورَةِ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلُهُ بَعْدَ فِيءِ الزَّوَالِ، وَالْمَغْرِبُ بِمَغْرُوبِ الشَّمْسِ، وَالْعِشَاءُ بِمَغِيبِ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ، وَالْفَجْرُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي).^(٢)

* وَهَذِهِ الْعَلَامَاتُ أَصْبَحَتْ فِي وَقْتِنَا عِلَامَاتٍ خَفِيَّةٍ؛ لِعَدَمِ الْإِعْتِنَاءِ بِهَا عِنْدَ كَثِيرِ

مِنَ النَّاسِ، وَأَصْبَحَ النَّاسُ يَعْتَمِدُونَ عَلَى: «التَّقَاوِيمِ وَالسَّاعَاتِ».^(٣)

(١) وَهَذَا مِنَ التَّشَدُّدِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يَكُنْ ﷺ لِيُشَدِّدَ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يُشْرَعْ مَا يُسَمَّى بِالْإِمْسَاكِيَّةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ هَدْيِهِ ﷺ، فَلِمَاذَا التَّشَدُّدُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي شَهْرِهِمْ، وَالْإِتِّدَاعُ فِي الدِّينِ مِنَ الْفَلَكَيَّةِ الْمُنْجَمِينَ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى.

(٢) قُلْتُ: فَيَجِبُ مُرَاعَاةُ هَذِهِ الْأَوْقَاتِ لِلصَّلَوَاتِ الْمَقْرُوضَةِ، وَعَدَمُ إِضَاعَتِهَا بِمَا يُسَمَّى بِ«التَّقْوِيمِ الْفَلَكَيِّ».

(٣) وَبِذَلِكَ نَصُونُ عِبَادَةَ الْمُسْلِمِينَ فِي بُلْدَانِهِمْ مِنَ الْفَسَادِ، وَنَبْرِيٍّ ذَمَّتْنَا أَمَامَ اللَّهِ يَوْمَ الْمِيْعَادِ، يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ آتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ.

(٤) وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ يَعُودُ لِجَهْلِ النَّاسِ بِمَعْرِفَةِ أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ الشَّرْعِيَّةِ، وَاعْتِمَادِهِمْ عَلَى هَذِهِ «التَّقَاوِيمِ الْفَلَكَيَّةِ»، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

* وَلَكِنْ هَذِهِ التَّقَاوِيمَ تَخْتَلِفُ؛ فَأَحْيَانًا يَكُونُ بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْآخِرِ إِلَى سِتِّ دَقَائِقٍ، وَهَذِهِ لَيْسَتْ هَيْئَةً وَلَا سِيَّمَا فِي أَذَانِ الْفَجْرِ، وَأَذَانِ الْمَغْرِبِ؛ لِأَنَّهَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا الصِّيَامُ، مَعَ أَنَّ كُلَّ الْأَوْقَاتِ يَحِبُّ فِيهَا التَّجَرِّي، فَإِذَا اخْتَلَفَ تَقْوِيمَانِ، وَكُلُّ مِنْهُمَا صَادِرٌ عَنْ عَارِفٍ بِعَلَامَاتِ الْوَقْتِ، فَإِنَّا نُقَدِّمُ الْمُتَأَخِّرَ فِي كُلِّ الْأَوْقَاتِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ دُخُولِ الْوَقْتِ، مَعَ أَنَّ كُلًّا مِنَ التَّقْوِيمَيْنِ صَادِرٌ عَنْ أَهْلِ، وَقَدْ نَصَّ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَى مِثْلِ هَذَا، فَقَالُوا: لَوْ قَالَ لِرَجُلَيْنِ أَرُقْبَا لِي الْفَجْرَ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: طَلَعَ الْفَجْرُ، وَقَالَ الثَّانِي: لَمْ يَطْلُعْ؛ فَيَأْخُذُ بِقَوْلِ الثَّانِي، فَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ حَتَّى يَتَّفِقَا بِأَنْ يَقُولَ الثَّانِي: طَلَعَ الْفَجْرُ، أَمَا إِذَا كَانَ أَحَدُ التَّقْوِيمَيْنِ صَادِرًا عَنْ أَعْلَمٍ أَوْ أَوْثَقٍ فَإِنَّهُ يُقَدَّمُ). اهـ

* وَسُئِلَ الشَّيْخُ ابْنُ عُثَيْمِينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: هَلْ سَيَكُونُ لَكُمْ تَقْوِيمٌ فِي هَذَا الْعَامِ كَمَا فِي

الْأَعْوَامِ السَّابِقَةِ؟.

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (الْتَّمَسِي عَلَى التَّقْوِيمِ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ تَمَشِّي عَلَى الْحِسَابِ؛ لِأَنَّ الَّذِي وَضَعَ التَّقْوِيمَ، وَضَعَهُ قَبْلَ أَنْ يُشَاهِدَ الشَّمْسَ قَدْ غَابَتْ، أَوْ الْفَجْرَ قَدْ طَلَعَ فِي رَمَضَانَ؛ فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْحِسَابِ تَمَامًا، فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ الْوَاقِعُ مُخَالَفٌ مَا فِي هَذَا التَّقْوِيمِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ عَلَى مَا فِي التَّقْوِيمِ ... وَأَمَّا مَا سَأَلَهُ مِنْ أَنْ سَيَكُونُ لِي

تَقْوِيمٍ، فَنَعَمْ نَحْنُ نَكْتُبُ كُلَّ مَا أَقْبَلَ شَهْرَ رَمَضَانَ نَكْتُبُ تَقْوِيمًا نُوزَعُهُ عَلَى مَنْ أَرَادَهُ. (١) اهـ

قُلْتُ: فَمِنْ خِلَالِ كَلَامِ الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِيمَا سَبَقَ ذَكَرَهُ، فَإِنَّ الْفَجْرَ الصَّادِقَ يَكُونُ بَعْدَ وَقْتِ الْأَذَانِ الْمُحَدَّدِ فِي «التَّقَاوِيمِ الْفَلَكَيَّةِ» بِمُدَّةٍ تَتَرَاوَحُ بَيْنَ (٢٠ إِلَى ٣٠ دَقِيقَةً)، بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الصَّيْفِ وَالشِّتَاءِ.

* إِذَا فَبِالنَّسْبَةِ لِصَّلَاةِ الْفَجْرِ، الْمَعْرُوفُ أَنَّ «التَّوْقِيتَ الْفَلَكَيَّ» الَّذِي يَعْرِفُهُ النَّاسُ الْيَوْمَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَالتَّوْقِيتُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْوَقْتِ الشَّرْعِيِّ بِ(٢٠ إِلَى ٣٠ دَقِيقَةً) عَلَى أَقَلِّ تَقْدِيرٍ، وَإِلَّا فَالْوَقْتُ يَكُونُ أَحْيَانًا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ الْفُصُولِ الْمَعْرُوفَةِ. (٢)

قُلْتُ: فَالْمَسْأَلَةُ خَطِيرَةٌ، وَلِهَذَا لَا يَنْبَغِي لِلْعَبْدِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ أَنْ يُبَادِرَ فِي إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَلِيَتَأَخَّرَ حَتَّى يَتَيَقَّنَ أَنَّ الْفَجْرَ قَدْ تَبَيَّنَ، وَحَضَرَ وَقْتَهُ. (٣)

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي «اللِّقَاءَاتِ الرَّمَضَانِيَّةِ» (ص ٣٥٤): (فَمَا دُمْنَا لَا نَعْمَلُ: «بِالْحِسَابِ الْفَلَكَيِّ» فِي رُؤْيِيهِ الْهَيْلَالِ، فَكَذَلِكَ أَيْضًا

(١) «التَّوَاضُلُ الْمَرْئِيُّ»؛ بِعُنْوَانِ: «الْعَلَامَةُ ابْنِ عُثَيْمِينَ يَضَعُ تَقْوِيمًا خَاصًّا لِلصَّلَاةِ عَلَى الْعَلَامَاتِ الشَّرْعِيَّةِ -فَتَاةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ» فِي سَنَةِ (١٤٤٢ هـ).

(٢) وَهَذَا مِنْ تَرْبِيبِ الشَّيْطَانِ لِلنَّاسِ، وَإِبْعَادِهِمْ عَنْ دِينِهِمْ الْحَقِّ؛ بَشَتَى الْوَسَائِلِ فَرَزَيْنَ لَهُمْ تَأْخِيرَ الْفُطُورِ، وَتَعْجِيلَ السَّحُورِ عَنْ طَرِيقِ مَا يُسَمَّى بِ«التَّقْوِيمِ الْفَلَكَيِّ»، وَهَذِهِ مُخَالَفَةٌ مَكْشُوفَةٌ وَوَاضِحَةٌ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَصْحَابِهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ مِنْ بَعْدِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(٣) وَانظُرْ: «شَرْحَ رِيَاضِ الصَّالِحِينَ» لِلشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ١ ص ٣٨٥)، وَ«الشَّرْحَ الْمُتَمِّعَ» لَهُ (ج ٢ ص ٥٢).

لَا نَعْمَلُ: «بِالتَّقْوِيمِ الْفَلَكَيِّ» فِي أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ، أَوْ أَوْقَاتِ الْإِمْسَاكِ وَالْإِفْطَارِ، لِأَنَّ هَذَا كُلَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى حِسَابٍ! اهـ

قُلْتُ: لِأَنَّ هَذَا الْحِسَابَ الْفَلَكَيِّ مِنْ وَضْعِ الْفَلَكَيِّينَ الْمُنْجَمِينَ، وَهَؤُلَاءِ لَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِمْ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَوَقَعَ هَؤُلَاءِ فِي هَذِهِ الْمُخَالَفَةِ، بِسَبَبِ قِلَّةِ الْفِقْهِ فِي الدِّينِ.

قَالَ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ فِي «الَلِّقَاءَاتِ الرَّمَضَانِيَّةِ» (ص ٣١٦):
(وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ مِنْ قِلَّةِ الْفِقْهِ، لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ أَقُولَ: مِنْ قِلَّةِ دِينٍ؛ لِأَنَّهُمْ عَلَى دِينٍ لَكِنْ قِلَّةُ فِقْهِ). اهـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَتْوَى

الْعَلَامَةَ سَمَاحَةَ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي عَدَمِ الْإِعْتِمَادِ عَلَى أَذَانِ

الْفَجْرِ الْحَالِيِّ فِي الْمَنْعِ مِنَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ عَلَى الصَّائِمِ

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٥ ص ٢٨٢):

(إِذَا كَانَ الْمُؤَدِّنُ يُؤَدِّنُ مُبَكَّرًا، أَوْ يَشْكُ فِي أَذَانِهِ هَلْ وَافَقَ الصُّبْحَ أَوْ لَا، فَلَهُ أَنْ يَأْكَلَ وَيَشْرَبَ حَتَّى يَتَحَقَّقَ طُلُوعُ الْفَجْرِ.

* إِمَّا بِالسَّاعَاتِ الْمَعْرُوفَةِ الَّتِي ضُبِطَ أَنَّهَا عَلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ، أَوْ بِأَذَانِ ثِقَةٍ يُعْرَفُ

أَنَّهُ يُؤَدِّنُ عَلَى الْفَجْرِ، فَلَهُ أَنْ يَأْكَلَ فِي حَالَةِ الْأَذَانِ؛ أَنْ يَأْكَلَ أَوْ يَشْرَبَ، أَوْ يَأْكَلَ مَا فِي يَدِهِ، أَوْ يَشْرَبَ مَا فِي يَدِهِ؛ لِأَنَّ الْأَذَانَ لَيْسَ عَلَى الصُّبْحِ^(١). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٥ ص ٢٨٤):

(إِذَا كَانَ الْأَذَانُ بِالظَّنِّ وَالتَّحَرِّيِّ حَسَبَ: «التَّقْوِيمِ»^(٢)؛ فَإِنَّهُ لَا حَرَجَ فِي الشُّرْبِ وَالْأَكْلِ وَقَتَ الْأَذَانِ). اهـ

(١) فَالْشَّيْطَانُ حَرِيصٌ كُلُّ الْجُرْصِ عَلَى إِبْعَادِ النَّاسِ عَنْ عِبَادَتِهِمُ الصَّحِيحَةَ، فَهُوَ عَالِمٌ بِمَا يُزَيِّنُ لَهُمْ، وَيَحْسِنُ لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمُ الْمُخَالَفَةَ، الَّتِي هِيَ فِي الْحَقِيقَةِ بَدْعٌ مُخَدَّنَةٌ، وَيُوْهِمُ الْكَثِيرِينَ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ عَلَى الْجَادَّةِ فِي الْعِبَادَةِ، وَهُمْ عَلَى الْبِدْعَةِ فِي الدِّينِ.

(٢) وَهُوَ لَمْ يُرَاعَ فِي وَضْعِهِ الدَّقَّةَ الْمَطْلُوبَةَ الشَّرْعِيَّةَ، وَلَمْ يُشْرَفْ عَلَى وَضْعِهِ الشَّرْعِيِّونَ الْمُحَقِّقُونَ فِي الدِّينِ... وَقَدْ رَاقَبَ الْفَجْرَ الصَّادِقَ جَمَاهِيرٌ غَيْرَةٌ مِنَ الْمَسَاحِيقِ وَطَلَبَةَ الْعِلْمِ، فَذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْأَذَانَ الْحَالِيَّ لِصَلَاةِ الْفَجْرِ يَتَعُ قَبْلَ وَقْتِ صَلَاةِ الْفَجْرِ بِزَمَنِ لَيْسَ بِالْيَسِيرِ، وَقَدْ أَثْبَتُوا ذَلِكَ بِالْأَدْلَى، وَالْمُشَاهَدَةِ، وَالتَّصَوُّيرِ الْحَقِيقِيِّ فِي وَقْتِ طُلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ.

قُلْتُ: فَصَّ الشَّيْخُ ابْنَ بَازٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ لِلْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ، وَيَشْرَبَ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ
 الْفَجْرُ الصَّادِقُ، وَأَنَّهُ لَا يُعْتَمَدُ عَلَى أَذَانِ الْمُؤَذِّنِ إِذَا كَانَ يُؤَذِّنُ عَلَى «التَّقْوِيمِ الْفَلَكَيِّ».
 * فَمِنْ خِلَالِ الاسْتِقْرَاءِ، وَالتَّبَعِ، وَالبَحْثِ الَّتِي قَامَ بِهَا أَهْلُ الْعِلْمِ، وَطَلَبَتْهُمْ
 تَبَيَّنَ أَنَّ وَقْتَ الْفَجْرِ الْمُحَدَّدِ فِي «التَّقْوِيمِ الْفَلَكَيِّ»^(١) لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَلَا دَقِيقٍ فِي
 تَحْدِيدِ وَقْتِ طُلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ، بَلْ هُوَ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْفُصُولِ
 الْأَرْبَعَةِ الْمَعْرُوفَةِ.

قُلْتُ: فَهَذَا الْأَمْرُ بِالْبَلْغِ الْأَهْمِيَّةِ، وَخُطُورَتُهُ عَظِيمَةٌ؛ لِتَعَلُّقِهِ بِالرُّكْنِ الثَّانِي مِنْ
 أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، الَّذِي عَلَيْهِ مَدَارُ قَبُولِ هَذِهِ الْعِبَادَةِ الَّتِي تُؤَدَّى فِي غَيْرِ وَقْتِهَا.



(١) لِأَنَّ «التَّقْوِيمَ الْفَلَكَيِّ» مُتَقَدِّمٌ عَلَى: «التَّقْوِيمِ الشَّرْعِيِّ»، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَتْوَى

الْعَلَامَةِ الْمُحَدِّثِ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

فِي

عَدَمِ اعْتِمَادِ التَّقْوِيمِ الْفَلَكَيِّ لِلصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ

وَفِيهِ:

قَمَعَ الْمُنْجَمِينَ الْفَلَكَيِّينَ، وَمَنْ تَابَعَهُمْ مِنَ الْمُقَلِّدِينَ كَ«الْعُصَيْمِيِّ» الْمُقَلِّدِ

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٥ ص ٥٢):

وَقَدْ رَأَيْتُ ذَلِكَ بِنَفْسِي مِرَاراً مِنْ دَارِي فِي جَبَلِ هَمْلَانَ - جَنُوبَ شَرْقِ عَمَّانَ -
وَمَكَّنَنِي ذَلِكَ مِنَ التَّكَّادِ مِنْ صِحَّةِ مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الْغُيُورِينَ عَلَى تَصْحِيحِ عِبَادَةِ
الْمُسْلِمِينَ، أَنَّ أَذَانَ الْفَجْرِ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ الْعَرَبِيَّةِ يُرْفَعُ قَبْلَ الْفَجْرِ الصَّادِقِ بِزَمَنِ
يَتَرَاوَحُ بَيْنَ الْعِشْرِينَ وَالثَّلَاثِينَ دَقِيقَةً؛ أَي: قَبْلَ الْفَجْرِ الْكَاذِبِ أَيْضاً^(١)، وَكَثِيراً مَا
سَمِعْتُ إِقَامَةَ صَلَاةِ الْفَجْرِ فِي بَعْضِ الْمَسَاجِدِ مَعَ طُلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ، وَهُمْ يُؤَدِّتُونَ

(١) فَلِذَلِكَ لَا يُعْتَمَدُ هَذَا بِالنَّسْبَةِ لِأَذَانِ الْفَجْرِ عَلَى التَّقْوِيمِ الْفَلَكَيِّ؛ لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ، وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ خَطِيرَةٌ جِدًّا.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ خُرَيْمَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٤٩): (صَلَاةُ الْفَرُضِ: لَا يَجُوزُ أَدَاؤُهَا قَبْلَ دُخُولِ

قَبْلَهَا بِنِصْفِ سَاعَةٍ، وَعَلَى ذَلِكَ فَقَدْ صَلَّوْا سُنَّةَ الْفَجْرِ قَبْلَ وَقْتِهَا، وَقَدْ يَسْتَعْجِلُونَ بِأَدَاءِ
الْفَرِيضَةِ أَيْضًا قَبْلَ وَقْتِهَا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ... وَفِي ذَلِكَ تَضَيِّقُ عَلَى النَّاسِ بِالتَّعْجِيلِ
بِالْإِمْسَاكِ عَنِ الطَّعَامِ، وَتَعْرِضُ لِصَلَاةِ الْفَجْرِ لِلْبُطْلَانِ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا بِسَبَبِ اعْتِمَادِهِمْ
عَلَى التَّوْقِيتِ الْفَلَائِيِّ^(١)، وَإِعْرَاضِهِمْ عَنِ: «التَّوْقِيتِ الشَّرْعِيِّ» (!). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَبَانِيُّ رحمته الله فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٢ ص ٣٠٨)
مُعَلَّقًا عَلَى الْحَدِيثِ^(٢): (وَفِيهِ - يَعْنِي: الْحَدِيثَ - تَنْبِيهُ هَامٌّ إِلَى وُجُوبِ أَدَاءِ الصَّلَاةِ
بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ؛ وَهَذَا مَا أَحَلَّ بِهِ الْمُؤَدِّنُونَ! فِي كَثِيرٍ مِنَ الْعَوَاصِمِ - مِنْهَا
«عَمَانَ»-؛ فَإِنَّ الْأَذَانَ الْمُوَحَّدَ فِيهَا يُرْفَعُ قَبْلَ الْفَجْرِ بِنَحْوِ نِصْفِ سَاعَةٍ! بِنَاءً عَلَى
«التَّوْقِيتِ الْفَلَائِيِّ»، وَهُوَ خَطَأٌ ثَابِتٌ بِالمُشَاهَدَةِ!، وَكَذَلِكَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْبِلَادِ الْأُخْرَى؛

(١) هَكَذَا زَيْنَ الشَّيْطَانِ لِلنَّاسِ فِعْلُهُ فِي هَذَا الشَّهْرِ الْمُبَارِكِ؛ تَأْخِيرُ الْفُطُورِ، وَتَعْجِيلُ السَّحُورِ... وَهَذِهِ
الْمُخَالَفَةُ قَدْ جَرَتْ إِلَى مُخَالَفَةِ أَشْنَعِ وَأَفْظَعِ، خُصُوصًا مُخَالَفَةَ وَقْتِ السَّحُورِ، حَيْثُ أَدَّى ذَلِكَ إِلَى مُخَالَفَةِ
وَقْتِ الْأَذَانِ الْمَشْرُوعِ، وَالصَّلَاةِ الْمَشْرُوعَةِ، فَيُؤَدِّنُ لِلْفَجْرِ عَلَى غَيْرِ وَقْتِهِ، وَصَلَّى النَّاسُ صَلَاةَ الصُّبْحِ فِي
مَسَاجِدِهِمْ، وَبُيُوتِهِمْ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِ أَذَانِ الْفَجْرِ مِمَّا يُؤَكِّدُ فِسَادَ صَلَاتِهِمْ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُؤَدَّ عَلَى وَقْتِهَا الَّذِي
شَرَعَهُ اللهُ تَعَالَى لَهَا.

(٢) حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «الْفَجْرُ فَجْرَانِ: فَأَمَّا الْأَوَّلُ؛ فَإِنَّهُ لَا يُحْرَمُ الطَّعَامَ، وَلَا يُجَلُّ
الصَّلَاةَ، وَأَمَّا الثَّانِي: فَإِنَّهُ يُحْرَمُ الطَّعَامَ، وَيُجَلُّ الصَّلَاةَ».

حَدِيثٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ٢١٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢٦١).

وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (٦٩٣).

ك «دِمَشْقَ»، وَ«الْبَحْرَيْنِ»، وَ«الْمَغْرِبِ»، وَ«الْكُوَيْتِ»، وَ«الْمَدِينَةِ»، - وَ«مَكَّةَ» -،
وَ«الطَّائِفِ»، - وَ«الْبَحْرَيْنِ»، وَ«الرِّيَاضِ»، وَغَيْرِ ذَلِكَ - . اهـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَتْوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ فِي عَدَمِ الشُّرُوعِ لِلْمُسْلِمِينَ الْاِعْتِمَادُ فِي تَحْدِيدِ أَوْقَاتِ
الْعِبَادَاتِ عَلَى الْحِسَابِ الْفَلَكَيِّ

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِهِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ .. وَبَعْدُ:
فَقَدْ اطَّلَعْتُ عَلَى السُّؤَالِ الْمُقَدَّمِ مِنْ رَابِطَةِ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ إِلَى سَمَاحَةِ
الرَّئِيسِ الْعَامِّ وَالْمُحَالِ إِلَيْهَا بِرَقْمِ: (٦٤١)، فِي: (٦/٤/١٤٠١هـ)، وَنَصُّهُ: بِالْإِشَارَةِ
إِلَى خِطَابِ مَعَالِي وَزِيرِ الْحَجِّ وَالْأَوْقَافِ رَقْمِ: (٢٦٢٠/ع)، فِي (٢٨/١١/
١٤٠٠هـ)؛ الْمَوْجَّهَ لِمَعَالِيكُمْ وَمَشْفُوعِهِ خِطَابُ مَعَالِي وَزِيرِ الْأَوْقَافِ وَالشُّشُونِ
وَالْمُقَدَّسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الْأُرْدُنِّ، الْمُتَضَمِّنِ أَنَّ الْوَقْتَ الَّذِي يَدْخُلُ فِيهِ صَلَاةُ الْفَجْرِ
هُوَ بَتَّبِينِ الْخَيْطِ الْأَبْيَضِ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ. وَأَنَّ الْمُخْتَصِّصِينَ بِالِدِّرَاسَاتِ
الْفَلَكَيَّةِ فِي الْأُرْدُنِّ أَفَادُوا بِأَنَّ الْفَجْرَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: الْفَجْرُ الْفَلَكَيُّ، وَالْفَجْرُ الْبَحْرِيُّ،
وَالْفَجْرُ الْمَدَنِيُّ، وَيَتَسَاءَلُ مَعَالِيهِ: هَلِ الْفَجْرُ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ وَقْتُ الصَّلَاةِ فِي الْمَمْلَكَةِ
يَدْخُلُ تَحْتَ أَحَدِ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ؟ وَيَطْلُبُ مَعَالِيهِ مَعْرِفَةَ آرَاءِ الْعُلَمَاءِ فِي هَذَا
الْمَوْضُوعِ.

وَأَجَابَتْ بِمَا يَلِي:

يَبْدَأُ وَقْتُ صَلَاةِ الْفَجْرِ شَرْعًا بَتَّبِينِ الْخَيْطِ الْأَبْيَضِ، وَهُوَ الْبَيَاضُ الَّذِي يَعْتَرِضُ
ظِلَامَ الْأَفْقِ شَرْقًا وَيَشْقُهُ، فَهُوَ ظَاهِرَةٌ كَوْنِيَّةٌ تَسْبِقُ طُلُوعَ الشَّمْسِ بِزَمَنِ، جَعَلَهَا اللَّهُ

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع	الرقم
٢	اللَّجْنَةُ الْمُشَكَّلَةُ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ وَفِيهَا أَعْضَاءٌ مِنْ: «إِدَارَةُ الْإِفْتَاءِ»، وَ«وِزَارَةُ الْعَدْلِ»، وَ«وِزَارَةُ الشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ»، وَ«جَامِعَةِ الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ سَعُودٍ»، وَ«جَامِعَةِ الْمَلِكِ سَعُودٍ»، لِمَعْرِفَةِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ الصَّحِيحِ، وَفِيهَا مِنَ الْبَاحِثِينَ الْفَلَائِيَّةِينَ.....	(١)
٣	دُرَّةٌ أَثَرِيَّةٌ: فَتَوَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي رَدِّهِ عَلَى الْفَلَائِيَّةِينَ الْمُتَجَمِّمِينَ فِي مَعْرِفَةِ أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةِ عَنْ طَرِيقِ الْحِسَابِ الْفَلَائِيَّةِ!.....	(٢)
٥	الْمَدْخَلُ: مَوَاقِيتُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ الْمَفْرُوضَةِ عَلَى الْعَلَامَاتِ الشَّرْعِيَّةِ الصَّحِيحَةِ الْحَسِيَّةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا، وَأَمَرَ رَسُولُهُ بِهَا مِنْ زَمَنِهِ إِلَى زَمَنِ قِيَامِ السَّاعَةِ لَا تَتَّعَيَّرُ، وَلَا تَتَّبَدَّلُ.....	(٣)
٢٣	ذِكْرُ قَوْلِ الْمُخَالَفِ، وَالرَّدُّ عَلَيْهِ.....	(٤)
٢٩	فَتَوَى الْعَلَامَةُ الْفَقِيهِ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُصَيْمِيِّ فِي خَطِّهِ تَقْوِيمِ أُمَّ الْقُرَى الْفَلَائِيَّةِ، وَالتَّقَاوِيمِ الْأُخْرَى الْفَلَائِيَّةِ، وَأَنَّهَا لَا تُعْتَمَدُ لِصَلَاةِ الْفَجْرِ وَهُوَ: رَدُّ عَلَى الْمُتَجَمِّمِينَ الْفَلَائِيَّةِينَ، وَمَنْ تَابَعَهُمْ مِنَ الْمُتَعَالِمِينَ كَالْعُصَيْمِيِّ هَذَا.....	(٥)
٣٤	فَتَوَى الْعَلَامَةُ سَمَاحَةُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ فِي عَدَمِ الْإِعْتِمَادِ	(٦)

- عَلَى أَذَانِ الفَجْرِ الحَالِي فِي المَنَعِ مِنَ الأَكْلِ وَالشُّرْبِ عَلَى الصَّائِمِ....
- (٧) فَتَوَى العَلَامَةُ المُحَدِّثِ نَاصِرِ الدِّينِ الأَلْبَانِيِّ فِي عَدَمِ اعْتِمَادِ التَّقْوِيمِ
 ٣٦ الفَلَكِيِّ لِلصَّلَوَاتِ المَفْرُوضَةِ وَفِيهِ: قَمْعُ المُتَجَمِّينَ الفَلَكِيِّينَ، وَمَنْ
 تَابَعَهُمْ مِنَ المُقَلِّدِينَ كَ«العُصَيْمِيِّ» المُقَلِّدِ.....
- (٨) فَتَوَى اللِّجَنَةُ الدَّائِمَةُ فِي عَدَمِ المَشْرُوعِ لِلْمُسْلِمِينَ الاِعْتِمَادُ فِي
 ٣٩ تَحْدِيدِ أَوْقَاتِ العِبَادَاتِ عَلَى الحِسَابِ الفَلَكِيِّ.....